الأمم المتحدة

A E

Distr.
GENERAL

A/46/206
E/1991/93
12 June 1991
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

UN LIBRARY
12 1991
UN/SA COLLECTION

الجمعية العامة
الدورة السادسة والاربعون
البند ٨٣ من القائمة الاولية*
الانشطة التنفيذية من أجل التنمية

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩١
الانشطة التنفيذية من أجل التنمية

الانشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الامم المتحدة

مذكرة من الامين العام

١ - يقدم رفق هذه المذكرة التقرير السنوي لعام ١٩٩١ الذي أعده المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي بشأن الانشطة التنفيذية من أجل التنمية (انظر المرفق) .

٢ - ويتضمن قرار الجمعية العامة ٣١١/٤٤ المؤرخ في ٢٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ ، بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الانشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الامم المتحدة من أجل التنمية عددا من الطلبات المحددة الموجهة الى مجالس ادارة مؤسسات منظومة الامم المتحدة ، والى الامين العام ، والمدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، وكذلك الى الدول الاعضاء .

٣ - وازاء الخلفية المتعلقة بتحديات فترة التسعينات ، يتضمن التقرير تلك المعلومات التي طلبتها الجمعية العامة ، بما فيها المعلومات المتصلة بالاتجاهات السائدة في مجال الموارد ، والتمثيل الميداني للامم المتحدة ، والاجراءات المتخذة في عدد من المجالات المحددة المشمولة بالقرار ، مما يتضمن أعمال البرمجة والتنفيذ الوطني ، وذلك الى جانب المعلومات المتعلقة بتنفيذ الجدول الزمني الممتد لفترة ثلاث سنوات بالنسبة للجدول الزمني الذي وضع في عام ١٩٩٠ .

---

* A/46/50 .

٤ - وهذا التقرير يتناول أيضا قرارات أخرى من قرارات الجمعية العامة ، ولا سيما القرار ١٧١/٤٤ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ والمتعلق بادماج المرأة في عملية التنمية ، والقرار ١٨٨/٤٥ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ والمتعلق بتنظيم المشاريع .

المرفق

تقرير المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي عن الانشطة التنفيذية من أجل التنمية

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - مقدمة	١ - ٤	٥
ثانيا - القضايا الرئيسية	٥ - ٣٨	٦
ألف - نبذة موجزة عن بعض المشاكل الحادة	٥ - ١٣	٦
باء - ردود الفعل الواردة من منظومة الامم المتحدة	١٤ - ٢٦	١٠
جيم - تدفقات الموارد : ١٩٨٦-١٩٨٩	٢٧ - ٣٨	١٥
ثالثا - ادماج المرأة في عملية التنمية	٣٩ - ٣٨	٢٠
رابعا - تنظيم المشاريع	٣٩ - ٤٤	٢٣
خامسا - التمثيل الميداني	٤٥ - ٦٤	٢٥
ألف - الشبكات الميدانية لمنظومة الامم المتحدة	٤٥ - ٤٩	٢٥
باء - المشورة والافرقة المتعددة الاختصاصات	٥٠ - ٥٣	٢٨
جيم - نظام المنسق المقيم	٥٤ - ٦٤	٢٩
سادسا - الإجراءات المحددة المتخذة في المجالات المشمولة بقرار الجمعية العامة ٤٤/٢١١	٦٥ - ٩١	٣٤
ألف - الخبرة المكتسبة حاليا من البرمجة	٦٥ - ٦٩	٣٤
باء - التقدم المحرز في البرامج والمشاريع التنفيذية الوطنية والاستخدام الاكمل للقدرات الوطنية	٧٠ - ٧٦	٣٥

المحتويات (تابع)

	الفقرات	الصفحة
جيم - تكامل المعونة الغذائية غير الطارئة مع الموارد الانمائية الاخرى	٧٧ - ٨٠	٣٧
دال - تبسيط وتحقيق انسجام الاجراءات	٨١ - ٨٥	٣٨
هاء - تنفيذ جدول السنوات الثلاث الزمني : التقدم المحرز فيما يتعلق بالجدول الزمني الموضوع في عام ١٩٩٠	٨٦ - ٩٠	٤١
واو - عناصر للتحليل في المستقبل	٩١	٤٢
تذييل - تدفقات الموارد المالية : الانشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الامم المتحدة من أجل التنمية		٤٥

أولا - مقدمة

١ - يغطي هذا التقرير مجموعة من القضايا الموضوعية المترابطة والمستمرة التي تتصل بالانشطة التنفيذية من أجل التنمية ، والتي تعد منبثقة عن تلك الطلبات المحددة الموجهة من الجمعية العامة الى المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي . وهو يبدأ باستعراض موجز للتحديات الرئيسية التي تواجه البلدان النامية ، وببعض الردود الرئيسية التي يمكن لهذه البلدان أن تضطلع بها في مواجهة تلك التحديات ، وذلك من خلال استراتيجيات تحظى بالموافقة على الصعيد الدولي . وثمة تحليل ، طوال هذا التقرير ، لرد منظومة الامم المتحدة على تلك التحديات ، في اطار الاصلاحات المطلوبة بموجب قرار الجمعية العامة ٢١١/٤٤ . كما أن هذا التقرير يقدم معلومات شاملة بشأن تدفقات الموارد الإنمائية في الفترة ١٩٨٦-١٩٨٩ .

٢ - والتقرير يحتوي على فرعين موضوعيين يتناولان بالتحديد ادماج المرأة في عملية التنمية ، وفقا للفقرة ١٠ من قرار الجمعية العامة ١٧١/٤٤ ، وتنظيم المشاريع ، وفقا للفقرة ٧ من قرار الجمعية العامة ١٨٨/٤٥ .

٣ - وما فتئ جزء كبير من التقرير يتناول تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢١١/٤٤ . وطبقا للفقرتين ١٥ و ١٦ ، يلاحظ أن تقرير هذا العام يولي اهتماما خاصا بالتمثيل الميداني لمنظومة الامم المتحدة ، بما في ذلك اسداء المشورة المتعددة الانظمة ، ونظام المنسقين المقيمين . كما أنه يتضمن معلومات مستكملة عن مختلف المجالات المشمولة بالقرار ، بما فيها البرمجة التعاونية ، والتنفيذ على الصعيد الوطني ، وادماج الاغذية غير المتعلقة بالطوارئ في سائر الموارد الإنمائية ، وتبسيط وتنسيق الاجراءات . وكذلك يوفر التقرير معلومات أخرى بشأن تنفيذ الجدول الزمني الممتد لثلاث سنوات على النحو المطلوب في الفقرة ٣٩ من القرار ٢١١/٤٤ .

٤ - والى جانب التقرير الرئيسي ومرفقه ، توجد ثلاث اضافات تتضمن معلومات داعمة : فالاضافة ١ تقدم معلومات احصائية ؛ والاضافة ٢ تتعلق بادماج المرأة في عملية التنمية وبتنظيم المشاريع ؛ والاضافة ٣ تتصل بالتمثيل الميداني والتنفيذ الوطني والاماكن المشتركة .

ثانيا - القضايا الرئيسية

ألف - نبذة موجزة عن بعض المشاكل الحادة

٥ - تعرضت أجزاء كثيرة من العالم لتغيرات سياسية هامة خلال العام الماضي . وفي الوقت الذي توجد فيه دلائل كثيرة تبعث على الامل عند بداية هذا العقد - العقد الخامس للانشطة التنفيذية من أجل التنمية في منظومة الأمم المتحدة - فإن ثمة تحديات قديمة ما زالت باقية ، كما أن ثمة تحديات جديدة قد ظهرت . وبالتالي ، فإنه في وقتنا هذا الذي يتسم بسرعة التغيرات السياسية ، من قبيل بدء مرحلة جديدة من التعاون البنّاء في العلاقات بين الشرق والغرب وحدوث اصلاحات سياسية في جميع مناطق العالم مما أدى الى تزايد عدد الحكومات المنتخبة انتخابا حرا ، يلاحظ أن الفجوة الاقتصادية القائمة بين الشمال الصناعي والجنوب النامي آخذة في الاتساع .

تمويل التنمية

٦ - تميز العام الماضي باستمرار تفاقم الصعوبات الاقتصادية في معظم أجزاء العالم النامي ، ولا سيما في افريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي . وثمة عبء مرهق على كثير من هذه المناطق ، وذلك من جرّاء الدين الخارجي وهبوط معدلات التجارة لدى البلدان النامية غير المصدرة للنفط . وعلى الرغم من تحسن احتمالات النمو في بعض البلدان بفعل برامج التكيف ، فإن انخفاض معدلات النمو والتضخم والاختلالات الخارجية ما زالت تبعث على الانزعاج بغالبية هذه البلدان . والركود الاقتصادي ما فتئ قائما في معظم البلدان النامية المثقلة بالديون . وهبوط التدفقات الرأسمالية واستمرار ضعف غالبية السلع الاساسية قد زادا من حدة مشاكل خدمة الدين بالكثير من البلدان النامية . ومن ثم ، فإن ايجاد حل مبكر ودائم لمشكلة الدين يعد أمرا حاسما بالنسبة لانتعاش اقتصاد هذه البلدان .

٧ - وثمة عقبات رئيسية تكتنف الاستراتيجية الدولية الحالية المتعلقة بإعادة هيكلة ديون المصارف التجارية ، فالتخفيف من عبء خدمة الدين لا يتسم بكبر الحجم ولا يفي باحتياجات التدفقات النقدية على المدى المتوسط . وهناك اتجاه نحو تخفيض الديون من خلال المحادثات السياسية ، لا من خلال اتباع نهج منتظم لمعالجة احتياجات البلد المدين ووضعه المتصل بالدين . كما أن تخفيف الديون الثنائية الرسمية لا يستند دائما الى معايير اقتصادية ، وليس ثمة تناول كافٍ لموضوع تخفيض هذه الديون . ولقد حدد البنك الدولي ما يقرب من ٥٠ بلدا بوصفها من البلدان التي

ما زالت تعاني من شدة المديونية . وما فتئت الديون المستحقة للمؤسسات المتعددة الاطراف كبيرة الحجم . ولقد شرع الامين العام في بذل جهود ترمي الى توفير المساعدة في مجال حل مشاكل الديون الخارجية لدى البلدان النامية ، كما أن تقريري الامين العام وممثله الشخصي لشؤون الدين قد أديا الى اتخاذ الجمعية العامة للقرار ٣١٤/٤٥ المؤرخ في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ . والتنفيذ الكامل لهذا القرار جدير باعلى مستويات الاولوية . والانشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الامم المتحدة ستواصل القيام بدور حاسم فيما يتعلق بمساعدة البلدان النامية ، ولا سيما أشدها فقرا وضعفا ، في مجال توفير حلول عادلة دائمة ذات وجهة انمائية . ومنذ الثمانينات ، يلاحظ أن الدين الخارجي الاجمالي الذي تتحمله البلدان النامية قد ارتفع الى ما يناهز ١,٣ تريليون دولار ، وأن خدمة الدين الاجمالية قد تجاوزت ١٤٠ بليون دولار في العام . وبالتالي ، فإن ثمة حاجة الى اتخاذ تدابير عاجلة لعكس اتجاه التدفق الصافي للموارد من البلدان المستوردة لرؤوس الاموال .

٨ - وهناك تخوف من أن تؤدي البيئة الدولية الراهنة الى تقليل الاهتمام بتلك المحنة الشديدة التي تعاني منها افريقيا وأقل البلدان نموا . وفي هذا المضمار ، لا ينبغي لتطور العلاقات بين الشرق والغرب أن يكون باعثا على تخفيض المعونة المقدمة الى البلدان النامية . ومن الجدير بالذكر ، في هذا الصدد ، تلك النتائج التي قد تمخضت عن ملتقى عُقد مؤخرا بشأن أثر التغيرات في العلاقات بين الشرق والغرب على النمو الاقتصادي والتنمية بالبلدان النامية ، وذلك بمدينة الجزائر في الفترة من ٤ الى ٦ أيار/مايو ١٩٩١ ، وكان انعقاده في اطار الاعمال التحضيرية للاجتماع الاستثنائي الرفيع المستوى المقرر تنظيمه في جنيف وفقا لقرار الجمعية العامة ١٨٣/٤٥ المؤرخ في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ . ولقد خلص هذا الملتقى ، من بين ما خلص اليه ، الى أنه :

"ينبغي بذل قصارى الجهد لتفادي الاثر السلبي المحتمل تخلفه في اقتصادات البلدان النامية نتيجة لتطور العلاقات بين الشرق والغرب ، ولا سيما احتمال تحويل مسار الموارد المالية . ولا يبدو حتى الآن أن تعبئة البلدان الغربية الشديدة للدعم المالي الرسمي والمتعدد الاطراف من أجل الشرق قد حولت مسار التدفقات بعيدا عن البلدان النامية . إلّا أنه مع تسارع المدفوعات وازدياد مستوياتها سيتعاظم خطر تحويل المسار ، ما لم تعبأ أموال جديدة" (أ) .

السكان والتنمية البشرية

٩ - إن النمو الاقتصادي غير متمش مع الزيادات السكانية في البلدان النامية ؛ وهذا ما زال يمثل تحديا كبيرا . وسكان العالم ، الذين يبلغون الآن ٥,٤ بليون نسمة ، يتزايدون بما يربو على ٢٥٠ ٠٠٠ نسمة يوميا ؛ ونسبة ٩٥ في المائة من هذه الزيادة ستكون بالبلدان النامية . وأكبر زيادة رقمية ستكون من نصيب آسيا ، أما أكبر زيادة نسبية فستتم في افريقيا (٣ في المائة كل سنة) . وفي التسعينات ، ستتحقق في البلدان النامية زيادة سكانية تربو كثيرا على ٢٠ في المائة ، مما يمثل أكبر زيادة سكانية حدثت في أي عقد من عقود التاريخ . ومن ثم ، فإن عدد الفقراء بالبلدان النامية قد يرتفع اذا لم تتغير السياسات ؛ والتقديرات تشير الى أن قرابة ١,٢ بليون نسمة تقريبا تعيش في فقر مطلق بالبلدان النامية . وقضية السكان تدرج حاليا في استراتيجيات التنمية ، على الصعيدين الدولي والوطني ، لانها تشكل جزءا لا يتجزأ من التنمية الاقتصادية والاجتماعية . والاستجابات التنفيذية لمنظومة الامم المتحدة ستتطلب زيادة التعاون من خلال الاضطلاع ببرامج شاملة لدعم الجهود الوطنية .

الفقر والجوع

١٠ - إن قضية القضاء على الفقر تعد من القضايا التي تحظى باهتمام كبير في اطار الانشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الامم المتحدة . وهناك موارد عامة وخاصة يجري تسخيرها من أجل تنفيذ استراتيجيات تحظى بدعم واسع النطاق ، في هذه الحقبة التي تتسم بزيادة مساءلة الحكومات ، وذلك من أجل القيام بما يلي :

(أ) تحسين مستويات المعيشة وتعزيز الدخول عن طريق زيادة العمالة[ب] ؛

(ب) ايجاد بنية أكثر أمنا وصحة ؛

(ج) تحقيق مستويات من التغذية تتسم بمزيد من الارتفاع والاستقرار ؛

(د) توسيع نطاق الوصول للصحة والتعليم والتدريب ؛

(هـ) تخفيض معدل الوفيات ، وزيادة متوسط العمر المتوقع .

وثمة تزايد في توافق الآراء بشأن وجوب القيام بالقضاء على الفقر وتطبيق سياسات اجتماعية واسعة النطاق من خلال تحقيق نمو اقتصادي دينامي ، وتنفيذ برامج سكانية

فعالة ، والالتزام على المدى الطويل بالتنمية البشرية وتعزيز البيئة . وما زالت برامج التعليم الاساسي والرعاية الصحية الاولية تشكل أولويات رئيسية فيما يتصل بالتنمية البشرية .

١١ - والفقر والجوع يؤثرات على قطاع كبير من السكان في البلدان النامية . والمشاكل المترتبة عليهما تتزايد حدتها في المناطق الحضرية ، وذلك من جراء سرعة الهجرة من الريف الى الحضر . وتقديرات مجلس الاغذية العالمي (WFC/1990/2) تشير الى انه كانت هناك في نهاية عام ١٩٨٩ قرابة ٥٥٠ مليون نسمة تعاني من الفقر ونقص التغذية ، وعدد من يعانون من الجوع سيتزايد ، فيما يبدو . ورغم أن غالبية السكان ناقصي التغذية ما زالت تعيش في آسيا ، فإن أكبر زيادة تجري في افريقيا . وما يقرب من ٤٠ في المائة من السكان بافريقيا جنوبي الصحراء الكبرى يعانون من الفقر ، وفق ما تشير اليه التقديرات ؛ كما يوجد ١٨٠ مليون طفل (طفل واحد من كل ثلاثة أطفال) يعانون من سوء التغذية الى حد كبير . والانشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الامم المتحدة يتزايد تركيزها ، لا على كفاية الامدادات الغذائية فحسب ، بل أيضا على القضايا الاساسية مثل تعزيز القدرة الشرائية لدى الفقراء ، ومسائل أسعار الاغذية ، واحتياجات صغار المزارعين ، والاصلاح الزراعي ، والمعونة الغذائية المتعلقة بالبرامج النقدية . ومنظومة الامم المتحدة يجب عليها أن تواجه تحديات التسعينات من خلال زيادة التعاون المتكامل ، الذي يستند الى النُّهُج الجديدة التي استحدثت أثناء السنوات القليلة الماضية والخبرة المكتسبة حتى الآن .

اللاجئون والمشردون

١٢ - تزايد ، لسوء الحظ ، تدفق اللاجئين والمشردين . وبالاضافة الى الضغوط التي تترتب عليهم بالنسبة للموارد الشحيحة الموجودة في مناطق فقيرة بالفعل ، فإنهم يشكلون تحديا كبيرا فريدا في مواجهة الامم المتحدة والمجتمع الدولي كله . وثمة ما يقرب من ١٦ مليون لاجئ اليوم ، وغالبيتهم من النساء والاطفال ، وما فتئ هذا العدد يتزايد في السنوات الاخيرة . وهناك أيضا ٣٠ مليون لاجئ آخرون قد تعرضوا لتشريد داخلي ، كما تقول التقديرات ، بسبب النزاعات الاهلية وأعمال العنف الاخرى . وايجاد الحلول اللازمة لمشاكل اللاجئين والمشردين (وهم طائفة ما زالت تفتقر الى تحديد واضح) يتطلب التركيز على الصلة القائمة بين العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية . وموضوع اللاجئين والمشردين والعائدين قد تعرّض لدراسة هامة على صعيد منظومة الامم المتحدة بأسرها ، وسوف يقوم الامين العام بتقديم تقرير عن هذه الدراسة وفقا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٠/٧٨ .

متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز)

١٣ - إن الآثار البشرية والمالية لوباء الايدز آخذة في الظهور في عدد مطرد التزايد من البلدان النامية . والمجموع التراكمي لحالات مرض الايدز بين الراشدين في عام ٢٠٠٠ سيناهز ١٠ مليون حالة ، منها ٩٠ في المائة في البلدان النامية ، كما تشير اسقاطات منظمة الصحة العالمية . أما العدد الاجمالي للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية ، فإن من المتوقع له أن يصل الى ٤٠ مليون نسمة ، منهم ٣٠ مليون طفل . والمرافق الصحية المرهقة بالفعل قد تجد نفسها في حالة ارتباك كامل . وعلاوة على ذلك ، فإن الآثار الاجتماعية والاقتصادية لهذا الوباء ، الذي يركز على القطاعات السكانية التي تتسم بمزيد من النشاط الاقتصادي ، تبعث على القلق بشكل مطرد ، وتتطلب المواجهة على نحو أكثر شدة ، وذلك بطرق من بينها تلك الانشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الامم المتحدة ، والتي يجري تنظيمها وفقا لاسس متعددة القطاعات . والخبرة المستقاة في اطار تحالف منظمة الصحة العالمية مع برنامج الامم المتحدة الإنمائي لمكافحة "الايدز" تشكل أساسا فعالا للاجراءات المقبلة .

باء - ردود الفعل الواردة من منظومة الامم المتحدة

١٤ - إن الاستراتيجيات الدولية الرئيسية المعتمدة في عام ١٩٩٠ تحدّد أهدافا هامة للانشطة التنفيذية . ويشير الإعلان المتعلق بالتنمية والتعاون الاقتصادي ، الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية المعقودة في شهر نيسان/ابريل ١٩٩٠ (القرار دإ - ٣/١٨) ، إلى توافق عالمي في الآراء من أجل "تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية بغية إعمال الحق الاساسي لجميع البشر في حياة خالية من الجوع والفقر والجهل والمرض والخوف" . ويعترف الإعلان بأن لمنظومة الامم المتحدة "دورا كبيرا تضطلع به في مجال التعاون الدولي لتنشيط التنمية في عقد التسعينات" .

١٥ - واعتمدت الجمعية العامة بقرارها ١٩٩/٤٥ المؤرخ في ٢١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ ، الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الإنمائي الرابع . وتشير الفقرة ١٤ من الاستراتيجية إلى ست غايات مترابطة توفر الاساس لاستجابة فعّالة لمشاكل الفقر الحادة . وتولي الاستراتيجية مسألة تنمية الموارد البشرية أهمية خاصة ؛ وتلاحظ أن التعليم الاساسي ، بصفة خاصة توفير امكانية أكبر لانتفاع الفتيات والنساء من التعليم ، هما شرطان لازمان لرفع مستويات معيشة سكان الريف الفقراء . وتشدّد على توفير الرعاية الصحية الاولية ، والمرافق الصحية ، وسلامة مياه الشرب والتغذية ، مع اهتمام خاص باحتياجات المرأة والطفل . ونظرا لما لهذه الاهداف من

طبيعة متعددة القطاعات ، تدعو الاستراتيجية إلى إعداد برامج انمائية متكاملة . وتترتب على ذلك آثار بالنسبة لبرامج منظومة الامم المتحدة في المستقبل ؛ لانها هي أيضا ، ستتطلب على نحو متزايد ، تكاملا متعدد القطاعات لدعم الاستراتيجيات الوطنية . كما أن التركيز على المسائل الاقتصادية الخارجية يعكس ترابطا متعاظما بين مسائل التجارة الدولية وتمويل التنمية الخارجية والديون والتكيّف الهيكلي ، من جهة ، وبين النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية للبلدان النامية ، من جهة ثانية .

١٦ - واستفاضت الاجراءات التي اتخذتها هيئات حكومية دولية أخرى في منظومة الامم المتحدة في توسيع أهداف عقد التسعينات ، بما في ذلك برنامج العمل الذي اعتمده مؤتمر الامم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا ، وإعلان وخطة عمل مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل ، ومؤتمر جومتيان المعني بتوفير التعليم للجميع ، وإعلان امستردام المتعلق بالسكان ، والاستراتيجية العالمية للمأوى لعام ٢٠٠٠ ، والاستراتيجية الطويلة الاجل لقطاع الاغذية والزراعة . وتشمل المبادرات الجديدة الهامة خطة العمل لمكافحة إساءة استعمال المخدرات والعمل الحاسم الجاري للتحضير لمؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي سيعقد عام ١٩٩٢ .

١٧ - وتوضح هذه الاجراءات التي اتخذها المجتمع الدولي ، والمبادرات الاخرى العديدة الهامة المتخذة في مستهل هذا العقد ، ترابط الامم ، وهي مرتبطة بمجموعة واسعة من المسائل وبحركة الافكار والناس . وتعتبر الاخطار التي تهدد البيئة وتنقلات اللاجئين والنازحين نتيجة المنازعات أو الكوارث الطبيعية ، والاوبئة والإتجار غير المشروع بالمخدرات من المسائل التي تقتضي استجابة دولية . وترد مناقشة الآثار التنفيذية المترتبة على تحديات هذا العقد أدناه ، بطريقة أولية على الاقل . ويبقى أمر وضع نهج منسق شامل في هذا الصدد أولوية عليا لتخطيط الانشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الامم المتحدة .

١٨ - واستجابة للمشاكل الحادة التي تواجهها البلدان النامية ، استنادا إلى توافق الآراء الدولي القوي الذي تم التوصل إليه بشأن أهداف التسعينات وموضوعاتها ، تقوم منظومة الامم المتحدة باتخاذ الخطوات اللازمة لمواجهة ظروف واحتياجات وطنية محددة ، وعلاوة على ذلك ، فقد تم - على النحو المبين بمزيد من التفصيل في الفرع السادس أدناه - اتخاذ خطوات ايجابية وعملية ، ويتواصل اتخاذها على جبهات شتى سعيا لبلوغ هذه الغايات . وهي تشمل : تحسين تنسيق واتساق المنظومة ، في نطاق الولايات القائمة ؛ وزيادة تفويض السلطات مع زيادة المساءلة ؛ والاستفادة من

القدرات الوطنية وتعزيزها على نحو أكمل ؛ وتأمين ارشاد أكثر اتساما بالطابع الفني ؛ وتقديم دعم متعدد الاختصاصات لبرامج التنمية المتكاملة .

١٩ - وفيما يتصل بالغايات المحددة للتسعينات ، فقد اتخذت خطوة أولى في شهر نيسان/ابريل ١٩٩١ ، تمثلت في إصدار مذكرة توجيهية أولى إلى المنسقين المقيمين والافرقة القطرية حول تحديد الغايات وإعداد الاستراتيجيات . وهذه المذكرة ، التي أُعدّت في إطار اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الموضوعية (الانشطة التنفيذية) ، ذات طابع استشاري ، وسيُستند إليها كأساس لاجراء حوار مع الحكومات وغير ذلك من الاجراءات المناسبة التي تتخذها الافرقة القطرية في إطار كل قطر على حدة . ومن المتوقع إلى أبعد حد أن تراعي هذه الاجراءات الاستراتيجيات الوطنية كل المراعاة . والمذكرة مستكملة بموجزات مقتضبة للانشطة ذات الاولوية التي تكون مؤسسات منظومة الامم المتحدة على استعداد لدعمها في تنفيذ استراتيجيات التسعينات .

٢٠ - وكمتابعة لمؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل وقرار الجمعية العامة ٣١٧/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ ، وُجّهت رسالة ، في هذا الصدد ، إلى المنسقين المقيمين في مطلع شهر أيار/مايو ١٩٩١ . ونظرا للطابع المتعدد الاختصاصات ، الذي تتسم به أهداف التنمية المحددة في خطة العمل وما ستحظى به هذه الاهداف في التسعينات من تأييد سياسي شديد على الصعيد العالمي من جراء تنفيذ الإعلان العالمي الخاص ببقاء الطفل وحمايته ونمائه ، يجب على المنظمات أن تبذل ، من أجلها ، جهدا شاملا منسقا . وقد دعي المنسقون المقيمون إلى أن يناقشوا مع زملائهم في الامم المتحدة الطرق التي تؤدي بمختلف برامج المنظمات وخبراتها التقنية إلى تعزيز الاستراتيجيات الوطنية على أفضل وجه ممكن والبدء بالعمل سعيا إلى تحقيق غاياتها وأهدافها .

٢١ - وتتخذ المنظمات خطوات هامة أخرى ، افراديا : عن طريق اجراءات يتخذها كل من مجالس إداراتها وأماناتها ؛ وجماعيا ، بواسطة لجنة التنسيق الإدارية والفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات ، وذلك بغية تحسين الانشطة التنفيذية التي يتم الاضطلاع بها من أجل التنمية بحيث تلبي احتياجات البلدان النامية وتحقق الاهداف الدولية التي حددتها الدول الاعضاء . ويقع كثير من هذه الاجراءات في نطاق المبادئ التوجيهية العامة التي نصّ عليها قرار الجمعية العامة ٢١١/٤٤ ، المتعلق بالاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الانشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الامم المتحدة من أجل التنمية ، المتخذ في ٢٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ . وترد في مختلف أجزاء هذا التقرير تفاصيل عن التقدم المحرز في هذا المجال .

٢٢ - وقد أيدت مجالس إدارة مؤسسات منظومة الامم المتحدة بوجه عام القرار ٢١١/٤٤ ، واتخذت خطوات محددة في المجالات التي يشملها (انظر الفرع السادس) . وقد أُشيرت بعض النقاط المعينة ، ولاسيما في منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية . وتشمل هذه النقاط مسائل ، منها على سبيل المثال ، مفهوم التمويل المركزي ، وقنوات الاتصال مع الحكومات المستفيدة ، والحاجة إلى اعتماد نهج عملي لتناول التنسيق ، والتمثيل الميداني . وثمة دعوة إلى مزيد من تعريف المفاهيم ، وإعادة تحديد مشاركة الوكالات المتخصصة في الانشطة التنفيذية من أجل التنمية .

٢٣ - وفي الاشهر المقبلة ، ستتاح للهيئات الحكومية الدولية الاخرى فرصة التصدي لبعض المسائل الهامة ، مثل تمويل التعاون في مجال التنمية ، والتمثيل الميداني والدعم على صعيد وطني ، وبرمجة الانشطة التنفيذية ، ومشاركة وطنية أكثف في تنفيذ البرامج والمشاريع ، واللامركزية والمساءلة . وتُجري بعض المنظمات ، وهي منظمة الطيران المدني الدولي ومنظمة العمل الدولية ومركز التجارة الدولية واليونيدو ، عمليات استعراض أساسي لهياكلها وعملياتها واجراءاتها ، بما ينسجم مع أهداف القرار ٢١١/٤٤ . وقد أصدرت منظمات أخرى (مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية - برنامج الامم المتحدة الإنمائي - منظمة الامم المتحدة للسكان - منظمة الامم المتحدة للطفولة - برنامج الاغذية العالمي) إرشادات ومبادئ توجيهية لجميع موظفيها عن أفضل الطرق لتطبيق السياسات المحددة في القرار المذكور .

٢٤ - وقد تم ، عن طريق اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الموضوعية (الانشطة التنفيذية) ، اتخاذ عدد من الخطوات الهامة بمقتضى القرار ٢١١/٤٤ . وتشمل هذه الخطوات : إعداد مشروع مبادئ توجيهية لتعزيز عمليات البرمجة ؛ وتقديم الدعم للاستعراض الجاري للشبكة الميدانية القائمة (انظر الفرع الخامس) ؛ وتعزيز نظام المنسقين المقيمين بإصدار مبادئ توجيهية ومعايير متفق عليها لاختيار المنسقين المقيمين والممثلين الميدانيين ، وتحسين المقابلات التعريفية وغير ذلك من الترتيبات ؛ والتوجيه الاولي بصدد أهداف التسعينات ؛ والتنفيذ الوطني واستخدام القدرات الوطنية استخداما تاما ؛ ومواءمة الاجراءات وتبسيطها ؛ واتخاذ موقف مشترك بين المنظمات إزاء المقدمات الاولية المشتركة (انظر الفقرة ٣٥ ، الاضافة ٣ إلى هذا التقرير) ، فضلا عن النفقات المحلية والنفقات المتكررة . وتنظر اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الموضوعية (الانشطة التنفيذية) في مسالة زيادة المشتريات من البلدان النامية ومن الجهات المانحة الرئيسية التي يستفاد منها إفادة ناقصة ،

وفقا للفقرتين ٢١ و ٢٢ من القرار ٤٤/٢١١ . ووفّرت اللجنة المذكورة الإطار اللازم لاستعراض الترتيبات البديلة/المستخلفة لتكاليف الدعم . واتخذت هذه اللجنة أيضا في آذار/مارس ١٩٩١ مبادرة هامة لتعزيز اسلوب الاعتماد على الافرقة ، على المستويات القطرية ، بدعم قوي من المدير العام . وبدأ عقد سلسلة من سبع حلقات عمل ، في مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية ، في تورينو ، وذلك لتعزيز إدارة التنسيق الميداني لكبار ممثلي الامم المتحدة . وتشترك في تمويل هذه الحلقات مؤسسات منظومة الامم المتحدة وجهة مانحة ثنائية . وتشمل الموارد البشرية كبار الموظفين المعنيين بالانشطة التنفيذية ، سواء من خارج منظومة الامم المتحدة أو من داخلها . والتقييمات الاولية ، في هذا الصدد ، تدعو إلى التفاؤل ، وسيجري تقييم شامل بعد الفراغ من عقد الحلقات السبع .

٣٥ - وثمة بشائر جيدة تحيط بجهود التعاون التي شُرع في بذلها عن طريق الفريق الاستشاري المعني بالسياسات ، وهي تشمل مبادرة نموذجية رائدة في ستة بلدان للتعاون التنفيذي لمكافحة الفقر . وعلى غرار ذلك ، سيجري الاضطلاع بأنشطة تعاونية في مجال دور المرأة في برامج التنمية ، في ثلاثة بلدان . وتجرى حاليا بين الفريق الاستشاري المعني بالسياسات وصندوق النقد الدولي ، مناقشة مسألة تخفيف حدة الفقرة في سياق برامج التكيف الهيكلي .

٣٦ - وتقتضي الاستجابة الفعّالة لتحديات التسعينات وتنفيذ أحكام القرار ٤٤/٢١١ توفر مهارات وقدرات جديدة لدى الموظفين الوطنيين والدوليين المشتركين في الانشطة التنفيذية من أجل التنمية . وسيكون دعم التدريب هاما في الاجراءات التي ستتخذها منظومة الامم المتحدة في المستقبل . فبالاضافة إلى التدريب الذي تضطلع به منظمات شتى في إطار برامجها التعاونية الموجّهة للوطنيين وعن طريق تدريب الموظفين ، من الضرورة بمكان التركيز من جديد على التدريب ، على صعيد المنظومة ككل ، في المجالات المشتركة والمتكاملة . وستقتضي زيادة المشاركة الوطنية في تنفيذ البرامج المشاريع وزيادة البرمجة التعاونية ، بذل جهد شامل لرفع مستوى مهارات ومعارف موظفي منظومة الامم المتحدة والموظفين الوطنيين وتطويرها . ويكون هذا التدريب على أعلى مستوى من الجدوى في التكاليف عندما يتم تحقيقه عن طريق شبكة وطنية وإقليمية من مؤسسات التدريب ، تدعمها جهة مركزية في الامم المتحدة ، تقوم بتصميم برامج التدريب ، وتدريب المدربين وتوفير خدمات المراقبة والدعم . ويعتزم المدير العام تحري جدوى اعتماد استراتيجية على مستوى المنظومة بأكملها ، كجزء من الاستعراض الشامل في عام ١٩٩٢ لسياسة الانشطة التنفيذية ، الذي يجرى كل ثلاث سنوات .

جيم - تدفقات الموارد : ١٩٨٦-١٩٨٩

٢٧ - ستقتضي تحديات هذا العقد تحقيق زيادة ملموسة في الموارد المخصصة للانشطة التنفيذية من أجل التنمية . وقد تناولت الجمعية العامة هذه المسألة في الفقرات ٩-١٢ من القرار ٤٤/٢١١ ، وكان هذا الموضوع مثار مناقشة رئيسية أثناء الدورة الخامسة والاربعين للجمعية العامة . وهناك حاجة ماسة إلى توفير موارد ضخمة بالتراضي للبلدان النامية ، كي تتمكن من تنشيط نموها الاقتصادي والسير به بإطراد . ومن الضرورة العاجلة أيضا المترتبة على البلدان المتقدمة النمو توفير نسبة الـ ٠,٧ في المائة المستهدفة المتفق عليها دوليا ، من إجمالي ناتجها القومي ، للمساعدة الإنمائية الرسمية ، فضلا عن الاهداف المحددة في مؤتمر الامم المتحدة الثاني المعني باقل البلدان نموا . ومع أن الاستعراض الشامل للمسائل المتصلة بتعبئة الموارد يتعدى نطاق هذا التقرير ، فإن تدفقات الموارد إلى البلدان النامية مبينة في التذييل بعد استكمالها أتم الاستكمال ، وترد بيانات أتم في الاضافة ١ . أما البيانات الاحصائية عن الانشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الامم المتحدة ، لعام ١٩٩٠ ، والاتجاهات المقبلة في الفترة ١٩٩١-١٩٩٣ ، فهي قيد الإعداد . وستُعرض بشكل مباشر على الجمعية العامة في دورتها السادسة والاربعين ، وستكون في متناول مؤتمر الامم المتحدة لإعلان التبرعات للانشطة الإنمائية في عام ١٩٩١ .

٢٨ - وتحتوي الجداول الواردة في التذييل بيانات أساسية عن تدفق الموارد إلى البلدان النامية من جميع المصادر ، خلال فترة السنوات ١٩٨٦-١٩٨٩ . ويوفر الجدول ١-ألف معلومات عن التبرعات الواردة من جميع المصادر في الفترة ١٩٨٦-١٩٨٩ ؛ ويتبين منه أن مجموع التبرعات بالقيم الاسمية في عام ١٩٨٩ قد بلغ ٩,٤٢ مليارات دولار . ويمثل هذا الرقم زيادة تناهز ٣٠ في المائة بالنسبة لعام ١٩٨٦ . وارتفعت موارد الانشطة التنفيذية بين ١٩٨٦ و ١٩٨٩ ، من ٦,٥٧ مليارات دولار إلى ٨,٥٧ مليارات ، أي ما يمثل زيادة بنسبة تتجاوز قليلا ٣٠ في المائة . وفي الفترة ١٩٨٧-١٩٨٨ ، بلغت النسبة المئوية للزيادة السنوية ١٣ في المائة ؛ أما في الفترة ١٩٨٨-١٩٨٩ ، فهبطت إلى حوالي ٥ في المائة .

يوضح الشكل ١ الجدول الاول - ألف الوارد في التذييل عن اتجاه المساهمات في الانشطة التنفيذية على مدى أربع سنوات .

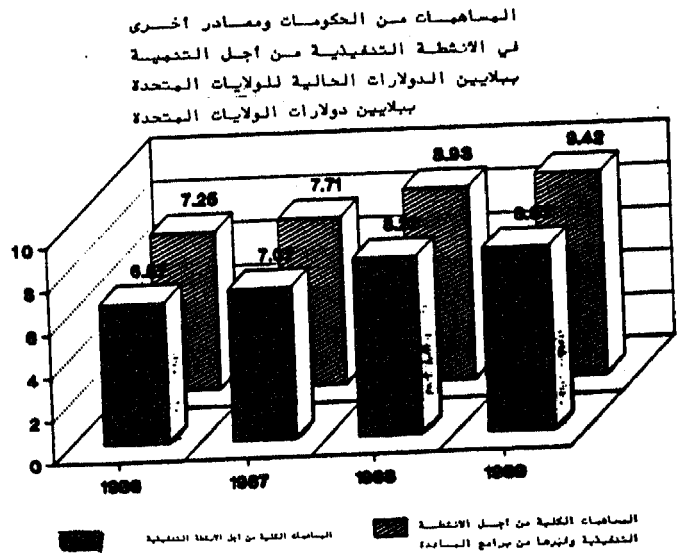

الشكل ١

يبين الشكل ٢ توزيع المساهمات بالنسبة المئوية لعام ١٩٨٩ :

المساهمات من الحكومات ومصادر أخرى في الانشطة
التنفيذية من أجل التنمية في عام ١٩٨٩
(كنسبة مئوية من المساهمات الكلية)

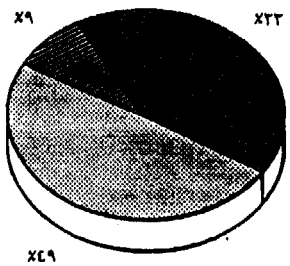

الشكل ٢

ويوضح الشكل ٣ اتجاه بيانات الإنفاق المذكورة في الجدول ثانيا - ألف الوارد في التذييل . وقد انخفضت النفقات الصافية على الأنشطة التنفيذية فيما بين عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٩ من ٦,٠٠ بليون دولار الى ٣,٣٨ بليون دولار وانخفضت الى مبلغ ٢,٧٨ بليون دولار في عام ١٩٨٨ . ومرد هذا الاتجاه الى تحويل الأموال عكسيا من البلدان النامية الى البنك الدولي . وقد زاد المجموع العالمي للمساعدة الإنمائية الرسمية خلال الفترة من ٤٤,٥ بليون دولار الى ٥٣,١ بليون دولار .

النفقات على الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي اضطلعت بها منظومة الأمم المتحدة في الفترة ١٩٨٦-١٩٨٩*
ببلايين الدولارات الحالية للأمم المتحدة

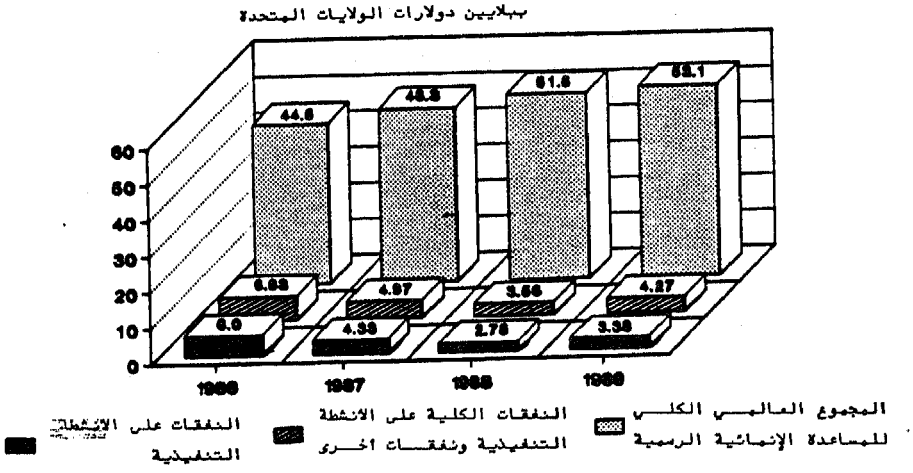

* انظر بيانات الجدول ثانيا - الف

الشكل ٣

ويوضح الشكل ٤ الجدول ثانيا - ألف الوارد في التذييل عن النفقات على الانشطة التنفيذية لعام ١٩٨٩ . وقد تألفت النفقات من : ٣,٤ بليون دولار في شكل منح إنمائية ، و ٣,١٧ بليون دولار في شكل قروض بشروط ميسرة ، ومدفوعات لسداد القروض قدمها المقترضون الى البنك الدولي والمؤسسة المالية الدولية وقدرها ٣,٧٥ بليون دولار و ٠,٥٧ بليون دولار ، على التوالي .

النفقات على الانشطة التنفيذية من أجل التنمية
التي اضطلعت بها منظومة الامم المتحدة في عام ١٩٨٩
ببلايين الدولارات الحالية للولايات المتحدة

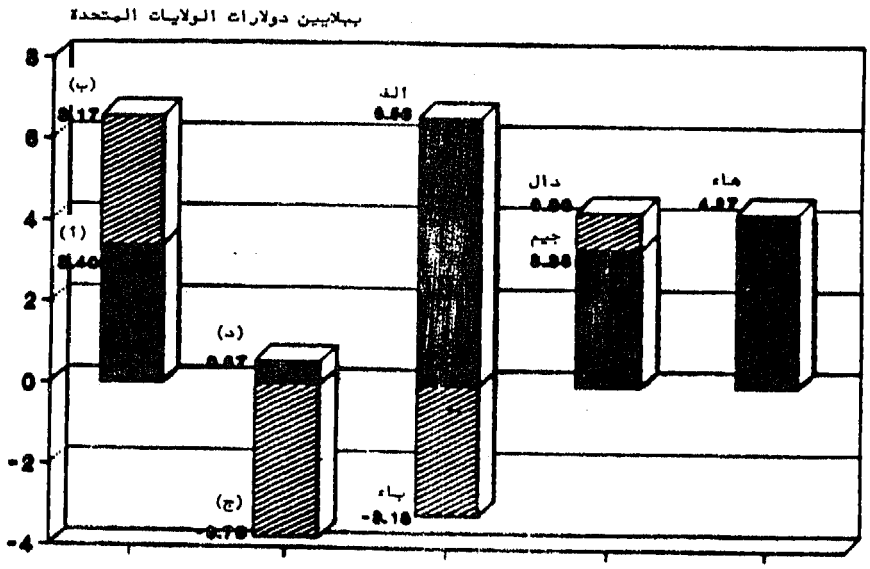

(أ) منح إنمائية .
(ب) قروض بشروط ميسرة
(ج) تحويلات مالية ، قروض البنك الدولي
(د) مدفوعات مالية ، المؤسسة المالية الدولية

الف ـ مساعدة إنمائية رسمية - (أ) - (ب)
باء ـ قروض بشروط غير ميسرة - (ج) - (د)
جيم ـ النفقات على الانشطة التنفيذية - (الف - باء)
دال ـ انشطة تقديم المساعدة للاجئين وانشطة تقديم المساعدة الإنسانية والمساعدة الاقتصادية الخاصة والمساعدة الغوثية في حالات الكوارث .
هاء ـ مجموع النفقات على الانشطة التنفيذية وغيرها من برامج المساعدة - (جيم) - (دال)

الشكل ٤

ثالثا - ادماج المرأة في عملية التنمية

٢٩ - طلبت الجمعية العامة بمقتضى الفقرة ١٠ من قرارها ١٧١/٤٤ ، المؤرخ ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ ، أن يتضمن التقرير السنوي عن الانشطة التنفيذية "فصلا مستقلا عن جهود الامم المتحدة في إدماج المرأة في عملية التنمية ، بوصفها نشاطا رئيسيا ومحددا لمنظومة الامم المتحدة ، مع إيلاء اهتمام خاص لمحو الامية ، والتعليم ، والصحة ، والسكان ، والبيئة ، والعمالة ، والمشاركة في اتخاذ القرارات" . وكما يتضح في الجزء 'ثانيا' ، لاتزال المرأة تعاني من أوضاع اجتماعية - اقتصادية بالغة المشقة في أجزاء كثيرة من العالم . (انظر الإضافة ٣ لهذا التقرير) .

٣٠ - وبغية تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية فعالة ، لابد من الاعتراف بالنساء بوصفهن شريكات في التنمية يحتجن الى القدر نفسه من الاهتمام مثل النصف الثاني من السكان وهم الذكور . ولاتزال هذه المهمة تتسم بالاولوية لان المرأة تؤدي دورا جوهريا في الاقتصاد الوطني . ومع تزايد حدة الأزمات في البلدان النامية ، تتضح أكثر فأكثر أهمية ضمان إمكانية مشاركة كل فرد ، رجلا كان أو امرأة ، في عملية التنمية ، بوصفه صانع قرارات ومنتجا ومستفيدا .

٣١ - وقد قامت الامم المتحدة بدور رئيسي في إبراز قضية إدماج المرأة في عملية التنمية على الصعيد الدولي . وتتوفر حاليا ولايات وترتيبات مؤسسية لدى كثير من منظمات الامم المتحدة المعنية بإدماج المرأة في عملية التنمية من أجل تعزيز تقدم المرأة وتنميتها اقتصاديا . وجهاز الامم المتحدة الإنمائي ، بما لديه من خبرات تقنية متنوعة وولايات شتى في هذا الميدان ، مؤهل لتقديم طائفة واسعة من برامج التعاون التقني . ومع أن منظمات كثيرة تدرك وتقبل أهمية إدماج المرأة في عملية التنمية في إطار منظومة الامم المتحدة ، فهي لاتزال بصدد وضع تفاصيل لتدابير أكثر فعالية من أجل إدماج المرأة في سياساتها وبرامجها ومشاريعها . وتشكل هذه المهمة أحد التحديات الرئيسية في المستقبل .

٣٢ - وعلى مدى السنوات الخمس عشرة الماضية قامت الامم المتحدة بدور حفاز في ترويج قضية إدماج المرأة في عملية التنمية وفي إيجاد وعي عالمي بشأن هذه القضية . والهدف الرئيسي لمنظمات الامم المتحدة التي تتعاون في هذا الميدان هو تسهيل استيعاب إدماج المرأة في عملية التنمية ضمن الانشطة الرئيسية بدلا من مجرد القيام بأنشطة منفصلة وعلى نطاق صغير . المرأة شريكة كاملة في عملية التنمية الوطنية .

وبغية تحقيق هذا الهدف ، لابد من أخذ كثير من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الاعتبار وذلك بغية ضمان تهيئة الفرص الاقتصادية أمام المرأة وإتاحة الموارد لها على قدم المساواة مع الرجل . ويتبين من دراسة السجل أن تقدما كبيرا قد أُحرز على الرغم من أنه لايزال يتعين تحقيق المزيد من التقدم إذا أُريد للنساء أن يحققن دورهن الكامل بوصفهن مديرات ، وصانعات قرارات ، ومنتجات ، ومستفيدات من عملية التنمية .

٣٣ - ولقد تم إحراز تقدم هام في إنشاء قدرة مؤسسية وإجراءات تنفيذية داخل منظومة الامم المتحدة من أجل إدماج المرأة في عملية التنمية . ويجري حاليا تناول تلك القضايا في مجال تقرير السياسات والبرمجة . ويركز عدد من برامج التدريب وحلقات العمل والحلقات الدراسية على الحساسية المتعلقة بالنوع . وتحدد البرامج القطرية صراحة على نحو متزايد الاهداف المتعلقة بإدماج المرأة في عملية التنمية .

٣٤ - ومما يؤسف له أن عددا من البرامج الهامة ، لاسيما في ميدان الإحصاء والإعلام ، واجتماعات أفرقة الخبراء ، وغيرها من البرامج الدولية ، لا يتضمن قضايا المرأة ولابد أن يعتمد الى حد كبير على موارد خارجة عن الميزانية ، بسبب التمويل المحدود من الميزانية العادية . والنتيجة هي أن البرامج الممولة من موارد خارجة عن الميزانية والمعترف بها دوليا والتي كوّنت معرفة وإمكانات مؤسسية بحيث يمكن أن تصبح أكثر نشاطا وفعالية قد لا تتوفر لها دائما موارد مضمونة لنشر وتطبيق قدرتها بالكامل على برامج تنمية المرأة .

٣٥ - وتوضح دراسات التقييم التي أجرتها وكالات الامم المتحدة ضرورة إدراج المزيد من التحليل على أساس النوع في كافة خطوات الصياغة والتنفيذ والرصد والتقييم لضمان أن تصبح النساء مستفيدات بصورة منصفة . وفي مجال الإحصاءات ، يؤدي الافتقار الى بيانات مفصلة حسب الجنس الى إعاقة عمليات تخطيط وتنفيذ أنشطة التنمية على نحو فعال . ووجود بيانات مفصلة حسب الجنس ، وطنية ودولية على السواء ، تتسم بالدقة والانتظام والآنية أمر أساسي من أجل صياغة ورصد السياسات والبرامج المعنية بإدماج المرأة في عملية التنمية . وعلى الرغم من إحراز قدر من التقدم في تصميم وتنسيق الإحصاءات والمؤشرات ، لاتزال توجد صعوبات فيما يتصل بجمع البيانات الإحصائية ونشرها في نهاية الامر في أشكال مفيدة للمسؤولين والباحثين ودعاة إدماج المرأة في عملية التنمية .

٣٦ - وعلى الرغم من تزايد الموارد المالية للبرامج في هذا الميدان عموما لدى معظم وكالات الامم المتحدة ، فإن الحقيقة الاساسية هي أن تلك الموارد شحيحة ، سواء من حيث تمويل برامج التنمية أو وضع الترتيبات المؤسسية لإدماج المرأة في عملية التنمية . وحتى على الرغم من صعوبة عملية توثيق معلومات أكيدة عن تمويل أنشطة إدماج المرأة في عملية التنمية لكونها مطمورة ضمن البرامج الرئيسية ، يبدو أن من القيود الرئيسية الافتقار الى الموارد البشرية والموارد المالية .

٣٧ - وتتطلب تنمية المرأة اجتماعيا واقتصاديا زيادة مشاركتها في عمليات صنع القرارات ، وذلك بغية تحسين إمكانية وصولها الى الموارد وسيطرتها على عملية تدفقها وتوزيعها ، وكذلك وصولها الى عملية صياغة السياسات العامة وسيطرتها عليها . وقد أُبرزت ضرورة العمل على مشاركة المرأة على قدم المساواة في عملية صنع القرارات في تقرير الامين العام عن مركز المرأة ، الذي لاحظ "أنه ما لم يتحقق النجاح في مجال المساواة في المشاركة السياسية واتخاذ القرارات ، فستتعرض للفشل مجالات أخرى للنهوض بالمرأة"(ح) .

٣٨ - وثمة قضايا استراتيجية هامة تتعلق بالمرأة والانشطة التنفيذية من أجل التنمية يلزم اتخاذ خطوات إضافية بشأنها . وهي تتضمن ما يلي :

(أ) ينبغي أن تعمل منظومة الامم المتحدة على الوفاء بولايتها المتعلقة بضمان الاعتراف الكامل بدور المرأة السياسي والاقتصادي - الاجتماعي ودورها بوصفها منتجة في عملية التنمية وضمان حصولها على قدم المساواة مع الرجل على التعاون الإنمائي . وينبغي أن تولي منظمات الامم المتحدة المزيد من الاهتمام لتنفيذ تدابير فعالة لإدماج قضايا المرأة في جميع أنشطتها التنفيذية ؛

(ب) يجب معالجة قضايا المرأة في جميع مراحل تحديد البرامج والمشاريع وصياغتها وتنفيذها ورصدها وتقييمها ، كما ينبغي تعيين أشخاص تتوفر لديهم دراية بتلك القضايا ، من الداخل أو من الخارج ، لتدعيم هذا العمل ؛

(ج) ينبغي أن تضطلع منظومة الامم المتحدة بتنسيق ورصد قضية إدماج المرأة في عملية التنمية بوصفها أمرا يتسم بالاولوية ، على صعيد المقر والصعيد الميداني على حد سواء ؛

(د) ينبغي زيادة تعزيز وتنسيق نظم البيانات الإحصائية الحساسة من حيث النوع ، التي تقدم معلومات عن مشاركة المرأة في عملية التنمية وعن المرأة بوصفها مستفيدة من التنمية ، لاسيما بوصف تلك النظم مصدرا للمعلومات ، وذلك لإعطاء المرأة دور أكبر في جميع برامج التنمية ؛

(هـ) ينبغي استيعاب قضايا المرأة استيعابا تاما في صياغة سياسات وبرامج التنمية الوطنية التي ينبغي أن تشكل أساسا للأنشطة التنفيذية التي تدعمها منظومة الأمم المتحدة ؛

(و) تدعو الحاجة الى تحقيق مستوى تمويل أعلى لبرامج ومؤسسات المرأة كما ينبغي حشد المزيد من الموارد المؤسسية والبشرية والمالية .

رابعا - تنظيم المشاريع

٣٩ - سلمت الجمعية العامة ، بمقتضى قرارها ١٨٨/٤٥ ، بالإمكانات الهائلة لدى منظومة الأمم المتحدة فيما يتصل بتقديم المساعدة لتعزيز دور تنظيم المشاريع في عملية التنمية . وينبغي أن تقدم المساعدة ، بناء على طلب البلدان ، فيما يتعلق بتعزيز الاستثمارات المباشرة ، وتشجيع مشاركة القطاع الخاص . وفضلا عن ذلك ، طلبت الجمعية تضمين التقرير الحالي فرعا عن الأنشطة الجاري الاضطلاع بها من قبل منظومة الأمم المتحدة لتعزيز تنظيم المشاريع في التنمية الاقتصادية ، وتقديم "مقترحات من أجل تعزيز دور تنظيم المشاريع في عملية التنمية ..." . وبناء على ذلك ، يقدم التقرير نتائج الدراسة الاستقصائية الأولية عن قدرة منظومة الأمم المتحدة والأنشطة التي تضطلع بها في هذا المجال (انظر الإضافة ٢) .

٤٠ - ولا يتوفر لدى الأمم المتحدة استراتيجية على نطاق المنظومة كلها من أجل تعزيز دور تنظيم المشاريع في التنمية الاقتصادية ؛ كما لا يتوفر لديها هدف مشترك متفق عليه وينبغي من أجله تصميم كافة الوسائل والإجراءات . ولكن لعدة سنوات تصدت مؤسسات شتى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة لموضوع تنظيم المشاريع . وترتب على أحداث عام ١٩٨٩ المذهلة في أوروبا الشرقية أثر مفجر للطاقات في أجزاء كثيرة من العالم . وأثّرت تلك الأحداث أيضا على أجهزة صنع القرارات في منظومة الأمم المتحدة . فقد أُعيد النظر في الأفكار الراسخة منذ وقت طويل عن دور الحكومة ودور القطاع العام .

٤١ - ومن شأن استعراض ولايات وأنشطة منظومة الأمم المتحدة في هذا الميدان أن يوضح أنه يجري حاليا القيام بالكثير من العمل القيّم في كل منظمة رئيسية تابعة للأمم المتحدة تقريبا . ولا شك أنه ، نظرا لتنوع البرامج التي يجري تنفيذها ، توجد أنشطة متشابهة وأن هناك مجالا من أجل تحسين التنسيق . وبالمستطاع أن تعالج آليات التنسيق الحالية في المنظومة تلك المشاكل في إطار لجنة التنسيق الإدارية .

٤٢ - وبما أن تنظيم المشاريع يؤدي دورا جوهريا في عملية التنمية وفي تعزيز المشاريع الصغيرة الحجم والمتوسطة ، من الضروري أن تتسم الوكالات المتخصصة بالمرونة في تصميم الأنشطة التنفيذية ، بحيث تستجيب للاحتياجات الخاصة للاقتصادات الوطنية والقطاعات المحددة .

٤٣ - وثمة افتقار الى معلومات شاملة عن حجم ونطاق ونوع الأنشطة التي تضطلع بها فرادى الوكالات . وهذا يحد من تبادل المعلومات الفنية على نحو كامل داخل المنظومة كما يحد من إمكانية وصول الدول الأعضاء اليها . ومن الممكن أيضا أن يؤدي تدفق المعلومات على نحو منتظم الى المنسقين المقيمين ، ومن خلالهم الى الحكومات المعنية ، الى تحسين ترابط وفعالية البرامج التنفيذية على الصعيد القطري .

٤٤ - واستجابة لطلب المقترحات الوارد في الفقرة ٧ من القرار ٨٨/٤٥ ، يمكن النظر فيما يلي[ط] :

(أ) إقامة تبادل فعال للمعلومات عن الأنشطة التنفيذية والأنشطة ذات الصلة في هذا المجال ؛

(ب) الاستخدام التام للمؤسسات الوطنية لتشجيع القطاع الخاص ، وتعزيز هذه المؤسسات حيثما لزم ، مما يهيىء بيئة تساعد على إقامة المشاريع الخاصة . ولربما يتضمن ذلك ، تبعا للاحتياجات الوطنية المحددة ، تعزيز الدعم المقدم لتطوير أسواق رأس المال ، وتحويل المؤسسات الى القطاع الخاص ، وإقامة المؤسسات التجارية ؛

(ج) وتستطيع الأمم المتحدة أن تسهم اسهاما أكثر أهمية بتوفير محفل تحت رعايتها للأفراد والهيئات الاعتبارية التي تبدي اهتماما بهذا المجال ، مثل ممثلي الروابط التجارية ، ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، ووكالات التنمية المتعددة الأطراف والثنائية ، والمصارف ، والموظفين الحكوميين وغيرهم ، وذلك بالنظر الى

بيادها وقدرتها على الوصول الى مصادر المعلومات على نطاق العالم ، وخبرتها التنفيذية والسياسية ، وبفضل تنوع أنشطتها ؛

(د) ومن أجل توجيه التدابير المقبلة ، يبدو أن من المستصوب وضع مجموعة من الاهداف تقوم على هذا الاستعراض الأول لولايات وأنشطة منظومة الامم المتحدة . بل تستطيع مؤسسات منظومة الامم المتحدة والمنظمات الوطنية والدولية الاخرى أن تسعى في المستقبل الى تحقيق الاهداف التالية :

'١' دعم إيجاد وصيانة بيئة مواتية (السياسات العامة ، والإطار القانوني ، واللوائح التنظيمية ، والحوافز المالية ، والدعم المؤسسي) ؛

'٢' الانتفاع الفعال بالموارد البشرية (الدعم المؤسسي المقدم عن طريق التجمعات التجارية المحلية ، وتنمية المهارات الادارية ، والتدريب ، وإقامة الشبكات) ؛

'٣' الدعم المتواصل للخدمات المساعدة (تحاليل السوق ، والبحث والاستحداث ، وخدمات المعلومات التقنية ، وفرص الاعمال التجارية وقواعد البيانات التجارية ، وتقديم المساعدة في مجال وضع وابرام الاتفاقات الدولية ، واتاحة فرص الوصول الى الائتمان) ؛

'٤' تعبئة الدعم الخارجي (الاحكام المالية ، والروابط مع القطاع الخاص ، والاجتماعات الاقليمية للتشجيع المباشر للاستثمار والتجارة) .

خامسا - التمثيل الميداني

ألف - الشبكات الميدانية لمنظومة الامم المتحدة

٤٥ - يتناول هذا الجزء ، استجابة للفقرتين ١٥ و ١٦ من قرار الجمعية العامة ٢١١/٤٤ ، الشبكات الميدانية لمنظومة الامم المتحدة ، وإسداء المشورة المتعددة الاختصاصات ، ونظام المنسق المقيم . وقد استعرضت هذه المواضيع بشكل مستفيض داخل لجنة التنسيق الإدارية ، ومع المنسقين المقيمين ، وعن طريقهم مع كبار المسؤولين

الاخرين في أفرقة الامم المتحدة في عدة مقار عمل . ونظرا لتشعب القضايا ، وصلتها بمسائل أخرى مثل الترتيبات اللاحقة لتكاليف الدعم ، فإنه لا يمكن إعتبار هذا التقرير إلا جزءا صغيرا من حوار مستمر .

٤٦ - ويقدم هذا التقرير بيانات عن المكاتب الميدانية والموظفين الميدانيين للفترة ١٩٨٣-١٩٩٠ ؛ ويستكمل تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن التمثيل الميداني الذي صدر في عام ١٩٨٦ ، وهو يشمل بيانات من الفترة ١٩٧٣-١٩٨٣(ي) . ويرد في الجزء الاول من الاضافة ٣ عرض وقائعي للشبكات الميدانية الحالية . كما ترد تفاصيل إضافية في عرض التمثيل الميداني والاماكن المشتركة في كل بلد على حدة .

٤٧ - وبصفة عامة ، نمت الشبكات الميدانية لمؤسسات منظومة الامم المتحدة نموا متواضعا ولكنه مطرد منذ عام ١٩٨٣ . وواصلت الهيئات الادارية لمؤسسات منظومة الامم المتحدة الموافقة على افتتاح مكاتب جديدة أو توسيع المكاتب القائمة . وجرى توسيع نطاق مهام المكاتب الميدانية في بعض هذه المؤسسات وتنويعها على مر السنين . لذلك ينبغي بذل عناية خاصة لدى محاولة ايجاد صلة بين التمثيل الميداني لمنظومة الامم المتحدة بأسرها وحجم الانشطة التنفيذية . فكثيرا ما ازدادت الاحتياجات على الصعيد الميداني وتنوعت بتطور طبيعة البرامج والمشاريع لادوار الشركاء في التنمية . ولهذا لربما يكون من المستصوب التخطيط بعناية لتوسيع نطاق الشبكات الميدانية حينما تشكل جزءا من استراتيجية لا مركزية ترمي إلى تزويد البلدان المستفيدة بخدمات تقنية جيدة .

٤٨ - والشبكات الميدانية مشكلة على نحو تستجيب معه كل منظمة لاحتياجاتها البرنامجية الخاصة ولاحتياجات الاشخاص الذين تخدمهم . وهذا يفسر سبب تنوع الهيكل الميداني ، كما وضع أصلا من قبل المؤسسات ، وتطوره فيما بعد على حد سواء . وقد اخذت المنظمات في الاعتبار لدى افتتاح مكاتبها مستوى التنمية في كل بلد ، وقدراته في مجالي التخطيط والتنسيق ، وحجم ومضمون برامجه واحتياجاته المحتملة ، والطلبات التي قدمت لإنشاء هذه المكاتب . كما وضعت في بالها المقتضيات الدستورية ، وأدوارها فيما يتصل بمهام التمثيل ، والانشطة المنشئة للقواعد القانونية ، والبحث والتحليل ، واسداء المشورة بشأن السياسات العامة ، والانشطة التنفيذية ، والعلاقات مع المنظمات غير الحكومية ، والدعم الإداري والسوقي .

٤٩ - وانبثقت الاستنتاجات التالية من البيانات التي قدمت بالتفصيل في الاضافة ٣ من هذا التقرير :

(أ) في معظم الحالات تقوم المؤسسات بتطبيق معايير جيدة الصياغة لدى افتتاح وإغلاق الوحدات الميدانية . ولا تمكن البيانات المتاحة من إجراء تقييم لفعالية التكلفة للشبكات الميدانية الحالية بالنسبة إلى حجم برامج التنمية بل وإلى الاثر النوعي للمشورة التقنية والدعم المقدمين من جانبها . غير أنه لربما تلقي دراسات أجريت مؤخرا في بعض مؤسسات منظومة الامم المتحدة ، وبعض هذه الدراسات معروض أمام هيئاتها الإدارية ، مزيدا من الضوء على هذه المسألة ؛

(ب) تواصل الهيئات الإدارية الموافقة على افتتاح مكاتب جديدة وتحديد مهامها وهياكلها . وسوف تنظر بعض الهيئات الإدارية في اقتراحات جديدة هذه السنة . ولا تجري مشاورات فيما بين مختلف الوكالات لهذا الغرض ، إلّا حين تنشأ مسألة ذات صلة بادماج تمثيل وكالة ما في البعثة الميدانية لوكالة أخرى (مثلا ، في حالات برنامج الامم المتحدة الإنمائي/صندوق الامم المتحدة للسكان ، برنامج الامم المتحدة الإنمائي/منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ، برنامج الاغذية العالمي/برنامج الامم المتحدة الإنمائي أو برنامج الامم المتحدة الإنمائي/إدارة شؤون الإعلام) ؛

(ج) التغيرات في أماكن المكاتب أو حالات إغلاقها قليلة وتأتي عادة نتيجة لاحداث محلية قاهرة (مثلا ، الاضطرابات الاهلية) . ومكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين هو المكتب الوحيد الذي يغلق حينما تكون أزمة ما وآثارها قد حُلت بحيث لم يعد من الضروري وجود ممثل دائم ورسمي في البلد المعني ؛

(د) ويعادل الانخفاض الحاد في عدد موظفي المشاريع المعينين دوليا لآجال طويلة زيادة كبيرة في عدد الخبراء الاستشاريين المعينين لأجل قصير والموظفين المعينين على الصعيد الوطني . وفضلا عن ذلك ، زادت الانشطة التي لا تتصل اتصالا مباشرا بالتعاون التقني ، وكذلك الحال بالنسبة لطابع وطرائق التعاون التقني ؛ وربما يمح ذلك الى الحد الاقصى على المساعدة الانسانية . ولهذا التغيير النوعي أثر على المكاتب الميدانية .

باء - المشورة والافرقة المتعددة الاختصاصات

٥٠ - يقتضي تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية في مجالات التنمية الريفية ، وتخفيف حدة الفقر ، والتنمية البشرية ، والبيئة ، والسكان ، والصحة ، ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ، والعديد من المجالات الاخرى ذات الاولوية في عقد التسعينات التوسع بالنهج البرنامجي المتعدد الاختصاصات . ويضرب هذا المفهوم بجذوره في العديد من أجزاء قرار الجمعية العامة ٢١١/٤٤ ، لاسيما في الفقرة ١٥ . ويتمثل التحدي الذي يواجه منظومة الامم المتحدة في كيفية إيجاد أفضل طريقة لوضع برامج تعاونية فعالة ، استنادا الى المزايا النسبية لمختلف المؤسسات والكيانات .

٥١ - وتقع المسؤولية الاساسية عن وضع البرامج المتعددة الاختصاصات على البلد المعني . ولذا ينبغي أن يكون الهدف من وراء تقديم الدعم عن طريق منظومة الامم المتحدة ، أو أي مصدر آخر ، تمكين البلد المعني من الاستفادة من موارده الخاصة على أفضل وجه ، ومن تعزيز هذه الموارد وإقامة قدرة مؤسسية إضافية . والمشورة المتعددة الاختصاصات تكون فعالة للغاية حينما يتم إدماجها إدماجا تاما في الاستراتيجية الوطنية .

٥٢ - ومنذ وضع نظام المنسق المقيم ، كانت إحدى المسؤوليات الموكلة اليه تتمثل في إيجاد البُعد المتعدد الاختصاصات في مجال المساعدة الانمائية القطاعية ، مع المراعاة التامة لاحتياجات البلد المعني . وقد سُلِّم بأن المدى الذي تستطيع فيه برامج منظومة الامم المتحدة أن تكتسب بُعدا متعدد الاختصاصات يتوقف على مدى اكتساب برامج الحكومة المعنية لهذا البُعد . وهو مهمة مشتركة للمنظومة ، ينطوي على مفهوم قيادة المنسق المقيم للفريق ، ويراعي في قيادته الاختصاص التقني للوكالات المتخصصة . ومما له أهمية خاصة أن يوضع في الاعتبار ضرورة الانتفاع التام بما للبلد المعني من قدرة على الاضطلاع بالبرامج المتعددة الاختصاصات ، أو بتعزيزها ، حيثما اقتضى الامر . وينبغي لاي دعم خارجي يتم الحصول عليه عن طريق منظومة الامم المتحدة أن يعكس الاحتياجات الموضوعية على الصعيد القطري . ويتخذ هذا الدعم عدة أشكال : زيارات المراقبة التي يقوم بها الموظفون الوطنيون الى بلدان أخرى (الرحلات الدراسية) ؛ المشورة التقنية التي يسديها الموظفون المقيمون في البلد المعني بوصفهم جزءا من الشبكات الميدانية لمنظومة الامم المتحدة ؛ تقديم الدعم في تعبئة وتنظيم المصادر المحلية للخبرة الفنية ؛ أو البعثات (المكررة أحيانا) التي يقوم بها خبراء موظفون من الخارج . (تقوم إدارة التعاون التقني لاغراض التنمية التابعة للامم المتحدة بتزويد المنسقين المقيمين بقوائم شاملة بأسماء الخبراء المتاحين) .

٥٣ - ومن الممكن أن تؤدي الأفرقة المتعددة الاختصاصات دورا مفيدا اذا كانت تستند في عملها إلى الاحتياجات المحددة للبلد لا على الاعتبارات الخارجية . وفضلا عن ذلك من الضروري أن يشترك في أعمال هذه الأفرقة اشتراكا تاما موظفون وطنيون مسؤولون . فالخبرة التي اكتسبت فيما يتعلق بتقييم وبرامج التعاون التقني على الصعيد الوطني (NaTCAP) تشير إشارة قوية الى أن النتائج لن تكون وافية بالغرض دون هذا الاشتراك . لذلك تؤيد لجنة التنسيق الادارية في الوقت الحاضر تأييدا تاما الفكرة التي تقول بأن المنسقين المقيمين يعتبرون الآن في وضع ممتاز للقيام بدور قيادة الفريق اللازمة في هذا المجال ، بالاضافة الى كبار الأعضاء الآخرين بأفرقة الأمم المتحدة (بما في ذلك المنظمات غير الممثلة في البلد) . فهم الذين يحددون بالتشاور مع الحكومات المعنية أفضل الطرق لمعالجة الاحتياجات الموضوعية للبلد المعني .

جيم - نظام المنسق المقيم

٥٤ - تشير الفقرة ١٥ (ب) من قرار الجمعية العامة ٢١١/٤٤ ثلاث مسائل متصلة بتعزيز قدرة المنسق المقيم على قيادة الفريق : '١' منحه ولاية واضحة ومعززة من لجنة التنسيق الادارية ؛ '٢' تنسيق المشورة والمدخلات التقنية المقدمة من منظومة الأمم المتحدة ؛ و '٣' زيادة توثيق التعاون بين التمثيل الميداني لمنظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري والمنسق المقيم .

٥٥ - وفيما يتعلق بالنقطة '١' ، وصف التقرير السنوي لعام ١٩٩٠ نتائج عمل اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الموضوعية (مكتب خدمات المشاريع) ، بما في ذلك إعداد المبادئ التوجيهية اللازمة لتعزيز نظام المنسق المقيم (انظر A/45/273/Add.3-E/1990/ 85/Add.3) . وتشكل هذه المبادئ التوجيهية اتفاقا هاما أبرمته منظومة الأمم المتحدة . وهي تهدف الى توسيع نطاق عملية اختيار المنسقين المقيمين ؛ والى التأكيد على مفهوم الفريق القطري وبالتالي تؤكد أيضا على المعايير اللازمة لاختيار جميع الممثلين الميدانيين ؛ وعلى النهوض بروح الخدمة الانمائية الدولية ؛ وعلى تحديد العناصر المشتركة التي يمكن إدراجها في اختصاصات جميع الممثلين الميدانيين ؛ وعلى وضع نهج العمل الجماعي عن طريق التدريب المشترك لتجديد المعلومات ؛ وعلى تعزيز موارد الموظفين لدى المدير العام لإدارة التنمية والتعاون الدولي بغية النهوض بمستوى الحوار الموضوعي مع المنسقين المقيمين ؛ وتقديم المزيد من الدعم الى المنسقين المقيمين بطرق أخرى عديدة ، تشمل إنشاء الأفرقة الاستشارية المشتركة بين الوكالات بشأن القطاعات ذات الأولوية وتبادل المعلومات على نطاق

أوسع ؛ والتشجيع على اقتسام الاماكن والخدمات المشتركة ، ما لم تكن ثمة مقتضيات محددة أو أحوال مادية تفرض قيودا على ذلك . وهذه المبادئ التوجيهية أصدرت فيما بعد من قبل المدير العام الى المنسقين المقيمين وقام جميع الرؤساء التنفيذيون بإرسالها الى ممثليهم الميدانيين . ومن المتوقع أن يؤدي تنفيذها تنفيذا تاما الى تعزيز فعالية نظام المنسق المقيم ، وسوف يرصد هذا التنفيذ .

٥٦ - وفيما يتعلق بالنقطة '٣' ، ينبغي أن توضع في الاعتبار القضايا الناشئة عن إسداء المشورة المتعددة الاختصاصات (انظر الفقرات ٥٠ - ٥٥) . إذ من المرجح ، تمشيا مع الاحتياجات المحلية المحددة ، أن يحبذ المنسقون المقيمون ما تطلبه الحكومات من أنشطة متعددة الاختصاصات ، تجمع بين مصادر المشورة المحلية والخارجية . ويوجد اتفاق في إطار لجنة التنسيق الادارية فيما يتعلق بتطبيق مفهوم الأفرقة الاستشارية المشتركة بين الوكالات والوكالات الرائدة فيما يتعلق بمعالجة قضايا التنمية ذات الاولوية ، حسب الاقتضاء . وفضلا عن ذلك من المتوقع أن يقوم مجلس إدارة برنامج الامم المتحدة الإنمائي ، في دورته الثامنة والثلاثين ، باتخاذ قرار بشأن التطبيق الفعلي للترتيبات اللاحقة بشأن بتكاليف الدعم ، التي تشمل إسداء المشورة القطاعية والمتعددة القطاعات عن طريق خدمات الدعم التقني . وينبغي أن يشكل إسداء هذه المشورة ، بالاضافة الى ما للوكالات من قدرة قائمة ، الاساس اللازم لتلبية الطلب مستقبلا .

٥٧ - وفيما يتعلق بزيادة توثيق التعاون بين الممثلين الميدانيين والمنسق المقيم (النقطة ٣) ، يجدر تكرار التأكيد على عدد من العوامل . فكما يتضح من قراءة التشريع ذي الصلة (مثل قراري الجمعية العامة ١٩٧/٣٢ ، الفقرة ٣٤ ، و ٢١٣/٣٤ ، الفقرة ٤ ، وأقربها عهدا القرار ٢١١/٤٤ ، الفقرة ٣) ، تناط بالمنسق المقيم لمسؤولية عموما عن الانشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الامم المتحدة وعن سيقها على المستوى القطري مع الحكومات التي تناط بها وحدها المسؤولية عن تنسيق مساعدة الخارجية . وبذلك يتأثر أداء نظام المنسقين المقيمين تأثرا شديدا بالقدر لذي تمد به منظومة الامم المتحدة يد التعاون وبمدى قوة أو ضعف آليات التنسيق التي تقيمها الحكومة المستفيدة ، وهو عامل أكثر أهمية .

٥٨ - ويتوفر دليل على تعزيز التعاون الفني مع منظومة الامم المتحدة ، بالرغم من التعقد المتأصل في المنظومة واتجاهاتها المتعددة المراكز . فالبنك الدولي يؤدي دورا هاما في توفير القروض اللازمة للتعاون التقني وإقامة شبكة ميدانية هامة

(انظر Add.3 ، الفرع أولا ، الفقرة ١٠) .وتزداد طبيعة التعاون تأثرا بعدم وضوح التقسيم الأصلي للعمل بين الوكالات الممولة والوكالات المنفذة (فالبنك الدولي يقرض الأموال اللازمة للتعاون التقني وينفذ المشاريع التي تتلقى الدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يمول التعاون التقني ، وينفذ المشاريع ويوفر ، من خلال صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية ، قروضا بدون فوائد ؛ ويتولى عدد من الوكالات المتخصصة تنفيذ المشاريع وتعبئة الموارد مباشرة من الجهات المانحة لصالح المشاريع) . وبالنظر إلى نطاق العوامل هذا ، الذي ينزع الى الاختلاف باختلاف الاحتياجات المحلية المحددة ، يلزم توفر نهج عملي بقدر كبير . كما يجب التعبير عن الاحتياجات الفنية للبلد المستفيد فضلا عن نطاق وحجم برامج الأمم المتحدة في ذلك البلد ، وأهميتها النسبية بالمقارنة بمجموع المساعدة الإنمائية الرسمية التي تتدفق على هذا البلد .

٥٩ - وكما ذُكر من قبل ، فإن الاداء الفعلي لنظام المنسقين المقيمين يتوقف إلى حد كبير على شخصية المسؤول المعني ، وقدرته على توفير قيادة حقيقية . ستظل مجالات الغموض تمثل نتيجة حتمية للعوامل الوارد وصفها أعلاه . ومردها جزئيا إلى تنوع الواجبات التي يؤديها المنسق المقيم (ممثل برنامج الأمم المتحدة وإدارة التعاون التقني لأغراض التنمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ؛ والممثل الخاص للأمين العام في العديد من البلدان التي تتطلب تنسيقا للمساعدة الإنسانية) .

٦٠ - وبالرغم من هذا الطابع المعقد ، فإن نظام المنسقين المقيمين لا يفتأ يتحسن . وهو يتسم بالفعالية بشكل خاص عندما يجري تنسيق فني تكون أهدافه حسنة التحديد (أي ، إعداد البرامج الوطنية لتقييم التعاون التقني ، واجتماعات المائدة المستديرة واجتماعات أفرقة الخبراء الاستشاريين وسواها من وسائل تنسيق الاستراتيجيات المتعددة التخصصات) . وتنحو أنشطة التنسيق الحسنة التحديد تلك نحو تعبئة النظام وتعزيز التعاون . وهذه هي الحال في مجال اتقاء الكوارث وتقديم المساعدة الغوثية الانسانية حيث يخصص عدد من الممثلين المقيمين وقتا طويلا لهذه الأنشطة بمشاركة الوكالات المعنية .

٦١ - وقد أُحرز تقدم هام في العلاقة بين مراكز الأمم المتحدة للإعلام والمنسقين المقيمين فيما يتعلق بالإعلام بوصفه أداة للتنمية (انظر أيضا Add.3 ، الفرع أولا ، الفقرة ٥) . وقد تشمل الخطوات المقبلة التأسيس على هذه التجربة بالاطراد في تسمية

المنسق المقيم مديرا إعلاميا . وفيما يخص المسائل الإدارية ، مثل الدراسات الاستقصائية للمرتبات المحلية ومختلف المسائل العملية التي يتعين معالجتها مع الحكومات ، فإن منظومة الامم المتحدة بأكملها تنظر إلى المنسق المقيم/الممثل المقيم على أنه يتصرف باسمها . ويصدق الامر ذاته على مهمة من يسمى مسؤولا عن الامن .

٦٢ - وقد اتخذ مكتب المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي سلسلة من الخطوات العملية لزيادة تعزيز نظام المنسقين المقيمين خلال توفير دعم إعلامي فني بشأن المسائل الرئيسية في مجال الانشطة التنفيذية والتعاون الاقتصادي الدولي . وما زال تحسين الاتصال بين المنسقين المقيمين ومكتب المدير العام يمثل إحدى الاولويات .

٦٣ - وبالنظر إلى كثرة المسؤوليات التي يتولاها المنسق المقيم ، وتزايد عبء العمل ، وضرورة تحسين أداء هذا المكتب في إطار الولايات القائمة ، ينبغي إيلاء الاهتمام لتلبية بعض متطلبات مهمة التنسيق من خلال زيادة الدعم السَّوْقي . وبالفعل ، ذكر المنسقون المقيمون أن توفير أموال محدودة لأغراض الخبرة الاستشارية وبعض موظفي الدعم هما أمران أساسيان لتلبية متطلبات التنسيق الفنية الاضافية . وينبغي أن يتحدد حجم ذلك الدعم بنطاق الحالات القطرية ومدى تعقدها ؛ كما ينبغي استعراض هذه المسألة على سبيل الاولوية .

٦٤ - ويمكن استخلاص عدد من الاستنتاجات والتوصيات من استعراض التمثيل الميداني ، مما يمكن الاهتداء به عند اتخاذ إجراءات أخرى :

(أ) ان التغييرات في الشبكات الميدانية لمنظومة الامم المتحدة تدخل في نطاق اختصاص هيئات إدارة مختلف الكيانات المعنية ؛ كما أن التغييرات الاخرى في لتمثيل الميداني يجري النظر فيها حاليا في سياق استعراض الهيكل التنظيمي لهذه كيانات وإجراءاتها . وتؤثر القيود المتعلقة بالميزانية ومبدأ النمو الصفر ، أو لتخفيض في عدد الوظائف ، في نطاق ملاك الوظائف الميدانية ونوعيتها وفعاليتها ؛

(ب) ستؤثر المقررات التي يتوقع أن يتخذها مجلس إدارة برنامج الامم المتحدة الإنمائي في حزيران/يونيه ١٩٩١ بشأن الترتيبات اللاحقة المتعلقة بتكاليف الدعم على توفير الدعم التقني ، بما في ذلك المشورة المتعددة التخصصات . وعلاوة على ذلك ، ستحدد هذه المقررات كذلك مختلف المسؤوليات التي تُمارس في إطار التنفيذ

على الصعيد الوطني . كما ستؤثر على عبء العمل ، وطبيعة العمل والاحتياجات من الموظفين في المستقبل ، سواء فيما يتعلق بالمؤسسات الوطنية أو بمنظومة الامم المتحدة ؛

(ج) يجري تنفيذ الاستعراضات والمقررات المتوقعة بما يتفق مع أهداف قرار الجمعية العامة ٤٤/٢١١ . وكثيرا ما تستلزم إجراء تغييرات هامة في التقسيم الحالي للمسؤوليات ، لاسيما فيما يتعلق بالتعاون التقني الذي يتلقى الدعم من برنامج الامم المتحدة الإنمائي . ولذلك ، ينبغي انتظار نتيجة هذه الإجراءات قبل التقدم بأي توصيات محددة اضافية ؛

(د) ينبغي أن تطبق على الوجه الكامل الخطوات العملية المأخوذ بها لتعزيز نظام المنسقين المقيمين ، مثل المبادئ التوجيهية الموضوعة في إطار لجنة التنسيق الإدارية (انظر الفقرتين ٣٤ و ٥٥) ، والتدريب المتاح لكبار ممثلي الامم المتحدة على المستوى القطري ، وسواها من التدابير العملية المبلّغ عنها في هذا التقرير ، كما ينبغي رصد تنفيذ تلك الخطوات ؛

(هـ) وعلى سبيل الأولوية ، ينبغي أن يلبي الدعم السوقي ، الاحتياجات المحددة لكل بلد ، كوسيلة لتوفير دعم إضافي لبعض مهام المنسق المقيم ؛

(و) يمكن أن تنبثق استنتاجات وتوصيات اضافية حالما تنتهي شتى هيئات منظومة الامم المتحدة من اتخاذ إجراءات بشأن الدراسات والمقترحات المعروضة عليها . إذ سيتعين عليها عندئذ أن تحدد ما إذا كانت خلاصة هذه الإجراءات التي اتخذتها هيئات الإدارة والدراسات التي بُنيت عليها تشكل استجابة كافية للطلب الوارد في الفقرة ١٦ من القرار ٤٤/٢١١ ولمتطلبات البلدان النامية . ومن أجل تلبية الاحتياجات الفنية للبلدان النامية في التسعينات ، قد يكون من الضروري ، التفكير في اتخاذ تدابير اضافية لزيادة فعالية التمثيل الميداني .

سادسا - الإجراءات المحددة المتخذة في المجالات المشمولة بقرار الجمعية العامة ٢١١/٤٤

ألف - الخبرة المكتسبة حاليا من البرمجة

٦٥ - كانت برمجة التعاون الذي تقدمه منظومة الامم المتحدة برمجة أكثر تكاملا وتنسيقا استنادا إلى أطر برنامجية وطنية شاملة تعدها الحكومات المستفيدة ، موضوع مناقشات غير رسمية مستفيضة خلال الدورة الخامسة والاربعين للجمعية العامة . وكانت الافكار الواردة في الفقرة ١٧ من القرار ٢١١/٤٤ ، ولاسيما مفهوم إعداد وثيقة تتضمن الاستجابة التنفيذية المتكاملة لمنظومة الامم المتحدة للاطر البرنامجية الوطنية ، من المسائل التي لم تحسم بعد .

٦٦ - وبغية تسهيل المضي في استكشاف هذه المسالة ، يجري حاليا تحليل الخبرة المكتسبة على المستوى القطري في البرمجة والانشطة المشتركة في تنفيذ البرامج . ويجري تحديد النبذات القطرية التي تدعم بالوثائق ، في جملة أمور ، المجموعة الواسعة التنوع من ممارسات منظومة الامم المتحدة في هذا الميدان ، استجابة للاحتياجات الوطنية المتباينة . وتنزع هذه النبذات إلى تبيان نشوء استجابات فعالة لمختلف السياقات الوطنية . ومن شأن تقاسم هذه الخبرات على نحو أفضل في المستقبل أن يفيد على أبلغ وجه في توسيع نطاق التعاون ؛ ويجري حاليا اتخاذ خطوات في هذا الاتجاه .

٦٧ - وثمة اتجاه متعاظم نحو التعاون الفني فيما بين منظمات الامم المتحدة . وتتأثر طبيعة هذا التعاون ، بالطبع ، تأثرا شديدا بموقف الحكومة تجاه زيادة التكامل . ففي بعض البلدان ، وضعت الحكومات خطة أو استراتيجية لتكون بمثابة نقطة مرجعية عامة للتعاون الذي توفره الامم المتحدة . وفي حالات أخرى ، ولاسيما في ظروف الطوارئ ، التي ترجع إما إلى نزاع مدني أو كارثة طبيعية أو إلى أسباب أخرى ، يكون تركيز التعاون الذي توفره الامم المتحدة منصبا إلى حد كبير على الجهود الوطنية متكاملا بصورة وثيقة معها . وتكاد تجري في كل البلدان التي يوجد فيها تمثيل لعدد من منظمات الامم المتحدة ، مناقشات منتظمة بشأن البرمجة . وتدرج على نحو متزايد في جداول أعمال اجتماعات المنسقين المقيمين مسائل موضوعية بما يتسق مع الاولويات الوطنية . وما زالت تجرى المطالبة بمزيد من الوضوح بالعمل المشترك في مراحل التنفيذ لا في مراحل البرمجة الاسبق زمنيا . ومهام التنسيق العامة الموجهة نحو السياسات ، مثل اجتماعات المائدة المستديرة واجتماعات أفرقة الخبرة الاستشارية

وبرامج التكييف الهيكلي والبرامج الوطنية لتقييم التعاون التقني توفر ، حسب الاقتضاء ، القوة الدافعة اللازمة للعمل المشترك . ويمكن أن يتعرقل التعاون متى كانت الحكومة تفتقر إلى إطار للعمل التعاوني . وفي عدد من الحالات ، يكون مركز التنسيق للعمل المشترك هو إحدى الوزارات القطاعية مما قد يعرقل زيادة توسيع التكامل على أسس متعددة القطاعات . ومن جهة أخرى ، فإن الوزارة القطاعية يمكن أن توفر القوة الدافعة اللازمة لاتباع نهج ايجابي تجاه الاتصال .

٦٨ - وفضلا عن ذلك ، اتخذت اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (الانشطة التنفيذية) والفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات خطوات ستؤدي ، لدى تنفيذها على الوجه الكامل على المستوى الميداني ، إلى تقدم هام . وكجزء من هذا الجهد ، فقد أصدر المدير العام لتوه إلى جميع المنسقين المقيمين مجموعة من مشاريع المبادئ التوجيهية بشأن تعزيز عمليات البرمجة . وهذه المبادئ التوجيهية ، التي وضعتها اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (الانشطة التنفيذية) ، تشجع على زيادة التعاون في مجال البرمجة استجابة للظروف التي ينفرد بها كل بلد ؛ وستُرصد عن كثب مدى أهميتها وجدواها وستُدخل عليها التعديلات اللازمة .

٦٩ - وواصلت المنظمات التابعة للفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات التعاون على المستوى القطري في جعل دورتها البرنامجية متزامنة مع الدورات البرنامجية للحكومة المستفيدة . ويجري توخي المرونة عند القيام بذلك بهدف تلبية احتياجات الحكومات . ومن الصواب توقع أن تكون برامج الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات أوثق اتفاقا خلال السنتين المقبلتين أو السنوات الثلاث المقبلة مع الدورات الحكومية .

باء - التقدم المحرز في البرامج والمشاريع التنفيذية الوطنية والاستخدام الاكمل للقدرات الوطنية

٧٠ - وصف التقرير السنوي لعام ١٩٩٠ عن الانشطة التنفيذية التقدم المحرز في موضوع شؤون التنفيذ الوطني (A/45/273 ، الفقرات ١٠٤ - ١١٣ و Add.5 ، الفقرات ١٠٨-١١٣) . وكانت الوفود قد أعربت عن اهتمامها البالغ بهذا الموضوع أثناء الدورة الخامسة والاربعين للجمعية العامة . ومن أجل تسهيل إجراء مزيد من المناقشة للموضوع ، أجرى المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي استعراضا استكماليا ، ترد نتائجه الرئيسية ملخصة في الفرع الثاني من الإضافة ٣ لهذا التقرير . ويرد في هذا الفرع تحليل موجز للنتائج الرئيسية .

٧١ - وتبرز من خلال كثرة عدد الردود الواردة - ردّ حوالي ثلثي المنسقين المقيمين - والمعلومات التي قدمتها مختلف مؤسسات منظومة الامم المتحدة ، صورة تبيّن حدوث لجوء متزايد إلى التنفيذ الوطني . وتبيّن بالنسبة لوكالتين ممولتين ، هما اليونيسيف وبرنامج الاغذية العالمي ، أن التنفيذ الوطني هو القاعدة ، مع اختلافات في التطبيق وفقا للظروف الوطنية ؛ وهذا التنفيذ الوطني آخذ في الانتشار بسرعة بالنسبة للعمليات التي يمولها برنامج الامم المتحدة الانمائي ، بل حتى بالنسبة لانشطة صندوق الامم المتحدة للسكان .

٧٢ - ومن مجموع الردود التي وردت والتي تجاوز عددها الـ ٧٠ (٣٠ ردا من بلدان في منطقة افريقيا ، و ١٦ ردا من الدول العربية وأوروبا ، و ١٤ ردا من أمريكا اللاتينية ، و ١١ ردا من آسيا والمحيط الهادئ) أشارت نصف الردود إلى أن بضعة مشاريع فقط تابعة لبرنامج الامم المتحدة الانمائي خصصت حتى الآن للتنفيذ الوطني . وأشار النصف الآخر من الردود إلى أن حدا أدنى يتمثل في ٢٠ في المائة من المشاريع يتّبع هذا النمط مع اعتزام صريح على زيادة هذا الرقم إلى ٥٠ في المائة أو أكثر في تاريخ مبكر . بعبارة أخرى ، إن حوالي نصف البلدان ستنجز في وقت قريب نسبيا ٥٠ في المائة أو أكثر من مستوى التنفيذ الوطني للمشاريع التي تتلقى دعما من برنامج الامم المتحدة الإنمائي . وتهيمن بلدان أمريكا اللاتينية والبلدان الآسيوية في هذه المجموعة ، بالرغم من أنها تضم ثماني دول افريقية وست دول عربية وأوروبية .

٧٣ - وهناك اعتراف واسع النطاق بأن التنفيذ ، الذي يشمل إدارة التعاون التقني ، هو امتياز ومسؤولية ثابتين للحكومات المتلقية ، في حين أن تنفيذ البرامج والمشاريع التي تتضمن إدارة تنفيذية مثل توفير المدخلات سوف يحوّل في بعض الحالات إلى المؤسسات الوطنية عندما يتم تحقيق القدرة على الوفاء بالاحتياجات التنفيذية الكاملة .

٧٤ - ويجري ، في هذا الصدد ، استخدام ترتيبات تنفيذية مختلفة ، تبعا للاحتياجات المحلية . وهناك اعتراف واسع النطاق بأنه سيتم الوفاء بالاحتياجات التقنية والإدارية بطريقة مرنة ، وفقا لظروف كل بلد .

٧٥ - أما الترتيبات اللاحقة لتكاليف الدعم ، التي يتوقع أن تكون سارية المفعول بحلول شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ بالنسبة لجميع المشاريع التي يدعمها برنامج الامم المتحدة الانمائي ، فستعزز المهام المنفصلة المتعلقة بالدعم والتعزيز

التقنيين والجوانب الإدارية والمالية للعمليات . وستستمر الوكالات المتخصصة في الاضطلاع بدور حيوي . وتتراوح هذه الأدوار من توفير مهام الدعم الإداري اللازمة لمشاريع منفردة إلى المشاركة المركّزة على الاحتياجات التقنية للعمليات . وإذا ما أريد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يلبي احتياجاته من المساعدة البرنامجية ، فيتوقع من الوكالات المتخصصة أن تواصل مشاركتها في تحديد المشاريع وصياغتها ورصدها وتقييمها .

٧٦ - ويهدف قرار الجمعية العامة ٤٤/٢١١ إلى تشجيع الوكالات المتخصصة على أن تتجه قدما نحو الاضطلاع بدور في تبادل المعلومات ، وأن تحدد المعايير ، وتكون بمثابة مراكز امتياز . وسوف تخفض الوكالات بصورة تدريجية مشاركتها في الإدارة اليومية . ويتم ذلك الآن على الصعيد الميداني عن طريق مختلف النهوج التي تم وضعها في إطار القواعد الحالية مجاراة للاحتياجات المحلية . ومن شأن نجاح ترتيبات تكاليف الدعم ، التي سيبدأ نفاذها في شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ ، أن يزيد من تأثيرها على الطريقة التي سيتم الاضطلاع بها في المستقبل بالأنشطة التنفيذية التي تتلقى دعما من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي . بينما يتوقع أن تتوسع الخيارات المتاحة للحكومات فيما يتصل بالشركاء التقنيين ، ستواصل وكالات منظومة الأمم المتحدة الاضطلاع بالدور الرئيسي التقني والمهني .

جيم - تكامل المعونة الغذائية غير الطارئة مع الموارد الانمائية الاخرى

٧٧ - عطفا على قرار الجمعية العامة ٤٤/٢١١ الفقرة ١٧ (هـ) التي تنص على "أن تُبرمج المعونة الغذائية غير الطارئة والموجهة عن طريق مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بشكل متسق ، بما يكفل تكاملها التام مع البرامج الإنمائية للحكومة" ، سوف يضطلع برنامج الأغذية العالمي بدراسة في عام ١٩٩١ عن تحسين تكامل المعونة الغذائية غير الطارئة مع الموارد الإنمائية الأخرى . وستقدم الدراسة إلى لجنة سياسات وبرامج المعونة الغذائية ، في شهر أيار/مايو ١٩٩٢ لإحالتها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي وإلى الجمعية العامة للأمم المتحدة .

٧٨ - وفي إعداده لهذه الدراسة ، يقوم برنامج الأغذية العالمي بتحليل الجهود التعاونية المبذولة الآن مع وكالات أخرى في الأمم المتحدة . وفي بعض الأحيان ، تقدم الوكالات الأخرى الدعم التقني والمالي بصورة مباشرة إلى المشاريع الإنمائية التي

تتلقى مساعدة من برنامج الاغذية العالمي . وفي أحيان أخرى تكمل المشاريع التي تتلقى مساعدة من برنامج الاغذية العالمي ، أنشطة الوكالات الاخرى . ويتمثل هدف برنامج الاغذية العالمي ، في هذا الصدد ، في تحديد العوامل الرئيسية في الجهود التعاونية التي تؤثر في نجاح المشاريع ، واستخدام هذه المعلومات في تعيين المشاريع المشتركة المقبلة .

٧٩ - في غضون ذلك ، يستمر إجراء المشاورات مع وكالات أخرى للامم المتحدة لزيادة التعاون حيثما يكون ذلك ممكنا . وخلال عام ١٩٩٠ ، وافقت لجنة سياسات وبرامج المعونة الغذائية على أربعة مشاريع جديدة تم تحديدها والاضطلاع بها في إطار عمل الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات . وعلى سبيل متابعة مؤتمر "توفير التعليم للجميع" المعقود في شهر آذار/مارس ١٩٩٠ ، يعمل برنامج الاغذية العالمي مع اليونسكو على صياغة مشاريع نموذجية للمساعدة الغذائية لدعم القطاع التعليمي .

٨٠ - وفي الصين ، تستفيد المشاريع التي تتضمن برنامج المساعدة الغذائية التابع لبرنامج الاغذية العالمي ، من مشروع تعاوني تقني عام يموله برنامج الامم المتحدة الإنمائي . ويمكن تكرار هذا النموذج في أماكن أخرى ، وقد تشجع مديرو العمليات في برنامج الاغذية العالمي على البحث في الإمكانيات المتوفرة لتعاون مماثل .

دال - تبسيط وتحقيق انسجام الاجراءات

٨١ - يؤكد القرار ٤٤/٢١١ ، شأنه في ذلك شأن كثير من قرارات الجمعية العامة قبله ، على أن القواعد المنظمة لعملية البرمجة ودورات المشاريع في منظومة الامم المتحدة ينبغي تبسيطها وتنسيقها (الفقرتان ١٥ و ١٧) . وينص هذا القرار أيضا على وجوب تعديل القواعد الحالية للتنفيذ الوطني (الفقرة ١٨) . ويوصي الرؤساء التنفيذيين للمنظمات التمويلية التابعة لمنظومة الامم المتحدة بتقديم اقتراحات محددة إلى مجالس إدارتهم بشأن الطرق والوسائل الكفيلة بضمان المساءلة (الفقرة ٢٤) .

٨٢ - ومن أجل الشروع في اتخاذ إجراء ، أجرى مكتب المدير العام دراسة مستفيضة لتقييم الصعوبات التي تواجه البلدان المتلقية في معالجة مجموعة كبيرة من السياسات والاجراءات ، ليس في منظومة الامم المتحدة فحسب بل أيضا في البرامج الاخرى المتعددة الأطراف والثنائية . ويوجد ثمة اعتراف متزايد بأن عددا من البلدان النامية تواجه

مشاكل تُعزى إلى تنوع القواعد والاجراءات المتعلقة بالمعونة الخارجية ، على الرغم من أن بعض هذه البلدان تستطيع أن تنشئ آليات محلية فعالة لمعالجتها . ونظرا للحالة التي تواجهها البلدان النامية في هذا الصدد ، وعدم توفر الخبرة لديها في هذا الموضوع حتى اليوم ، اتضح أن وضع نهج شامل لذلك أمر أساسي . ومن شأن هذا النهج أن يؤدي إلى مرونة أكبر في تكييف القواعد حسب احتياجات البلدان النامية . وهكذا فإن المسألة ليست مسألة تغيير للقواعد المحددة وتحقيق للانسجام حيث لا توجد هناك فعالية من حيث التكلفة ، بقدر ما هي مسألة تعهد بالالتزام التزاما حاسما بأهداف تحقيق اللامركزية ومزيد من التكييف لاحتياجات البلدان النامية بدون فقدان المعايير الاساسية للمساءلة .

٨٣ - وقد تم إحراز تقدم محدود حتى الآن ، على الرغم من الجهود المتعددة التي بذلتها منظومة الامم المتحدة . فقد تم إحراز تقدم في مجال التقييم ، وشكل وثائق المشاريع ، وانسجام دورات البرمجة . ولا تزال البلدان النامية مثقلة بعبء تعقّد مجموعة كبيرة من القواعد والاجراءات . وعليه ، فإن الضرورة تقتضي وضع نهج أوسع ينبغي أن يغطي جميع المصادر الرئيسية للمعونة الخارجية . وسوف يتناول هذا النهج تحديد القواعد الاساسية والمعايير المشتركة المنطبقة على جميع الانشطة التنفيذية (البرمجة والتنفيذ والمساءلة) ، التي يمكن تكييفها مع الظروف المحلية .

٨٤ - ويعمل الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات ، على تطبيق عناصر من النهج المذكور أعلاه على مهمة تكييف دورات البرنامج مع الدورات الوطنية . ويتم النظر في مسألة كيفية معالجة التنفيذ الوطني بطريقة منسقة ، لا سيما فيما يتعلق بالإبلاغ المالي . وإذا ما انتهت الجهود الراهنة التي يبذلها الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات واللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (الانشطة التنفيذية) ، إلى نتيجة مثمرة ، وأدّت الاتصالات بالمصادر المتعددة الاطراف والثنائية للمعونة إلى اتخاذ اجراء مشترك ، فيمكن أن يتوقع مزيد من النتائج الملحوظة .

٨٥ - ونظرت اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (الانشطة التنفيذية) في دورتها المعقودة في شهر نيسان/ابريل ١٩٩١ في تقرير شامل أعده المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي . ولاحظت أنه ما دامت الانشطة التنفيذية تشكل أقل من ١٠ في المائة من مجموع تدفق المعونة ، فهناك خطر يتمثل في الإفراط في الحديث عن هذه المشكلة داخل المنظومة . وعليه ، إذا أريد للتقدم أن يكون ذا مغزى فيجب أن

ينطوي على تعاون الجهات المانحة المتعددة الأطراف والثنائية الرئيسية ؛ ويجري حاليا اتخاذ مبادرات في هذا الاتجاه . وقد وافقت اللجنة على أنه ينبغي ، لأي مزيد من الجهود الرامية إلى التبسيط أن تتابع في ضوء المبادئ التي تنص في جملة أمور على أن :

"مفهوم المسؤولية الحكومية عن إدارة المشاريع هو سمة رئيسية للأنشطة التنفيذية في المنظومة . كذلك هو الحال بالنسبة للرأي السائد في أن المشاريع الوطنية التي تتلقى مساعدة من المؤسسات هي أنشطة تقوم بها الحكومات المعنية . وبناء عليه ، فإن الاجراءات التي اعتمدتها مؤسسات المنظومة لإدارة الأنشطة التنفيذية ينبغي أن تنسجم مع الاجراءات التي تستخدمها الحكومات المتلقية نفسها - لاسيما نظرا لتزايد مشاركة الحكومات في جميع جوانب إدارة المشاريع . وينبغي أيضا أن تكون بسيطة وسهلة الفهم .

ولطبيعة التعاون التقني الدولي الحقيقية ، ولتنوع موارده ، فضلا عن مرونته في تلبية مختلف الاحتياجات ، في ظروف مختلفة وبأهداف مختلفة ، منطقها الخاص بها . فالانسجام الذي قد يكون ، من نواح أخرى ، أمرا مستصوبا من أجل تخفيض التكاليف أو زيادة الفعالية يمكن أن يحد من المرونة ، ومن ثم من جاذبية مختلف الاجراءات المنطبقة على شتى الصناديق والبرامج بالنسبة للجهات المانحة . ولذلك ينبغي تحقيق توازن بين الحاجة إلى الانسجام والمحافظة على المرونة .

ونظرا لأن المساعدة التعاونية للأمم المتحدة تشكل نسبة صغيرة ، نسبيا ، من المساعدة التقنية الاجمالية ، يجب أن تنطوي الجهود الإضافية المبذولة في هذا الصدد على التعاون مع الجهات المانحة المتعددة الأطراف والثنائية الرئيسية ، إذا ما أريد لهذه الجهود أن تكون ذات مغزى .

وينبغي أن يستند أي جهد آخر إلى المعايير المتمثلة فيما إذا كانت الاجراءات بحد ذاتها تشكل عبئا أكبر مما هو لازم مثلا ، على أساس الاحتياجات المتعلقة بالمساءلة ، وما إذا كانت الاجراءات تسهل أو تحول دون بناء قدرات البلد النامي على أن يصمم التدخلات الانمائية اللازمة ويديرها وينفذها على نحو فعال" .

هاء - تنفيذ جدول السنوات الثلاث الزمني : التقدم المحرز فيما يتعلق بالجدول الزمني الموضوع في عام ١٩٩٠

٨٦ - يقدم هذا الفرع موجزات لما أحرز من تقدم في جدول السنوات الثلاث لتنفيذ قرار الجمعية العامة ٣١١/٤٤ (انظر A/45/273) . وقد أعد هذا الجدول وفقا للفقرة ٢٨ من قرار الجمعية العامة وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٨٣/١٩٩٠ اللذين طلبا وضع جدول زمني دقيق وشامل لتنفيذ جميع أحكام القرار ٣١١/٤٤ ، مع التركيز على الانشطة التي تتطلب الاهتمام على سبيل الأولوية . وتطلب الفقرة ٣١ من القرار ٣١١/٤٤ الى هيئات إدارة منظومة الامم المتحدة أن تُدخل التعديلات الضرورية اللازمة لتنفيذ الفقرات ١٥ و ١٧ و ١٨ و ٣٠ لغاية ٣٤ من القرار ، وأن تعد معلومات عن التدابير المتخذة لادراجها في التقارير السنوية للمدير العام .

٨٧ - ويغطي الفرع خامسا من هذا التقرير والفرعان أولا وثالثا من الاضافة ٣ نظام المنسقين المقيمين وهيكل منظومة الامم المتحدة على المستوى القطري . وقد شدد العديد من هيئات الإدارة على الحاجة الى تعزيز الهيكل الميداني على المستوى القطري وأكدت استمرار دعمها لنظام المنسقين المقيمين . وتنظر بعض المنظمات حاليا في اتخاذ خطوات إضافية لتشجيع المهمات الميدانية . ويرد في الفرعين سادسا - ألف وسادسا - جيم معلومات عن مسائل البرمجة ، وترد مناقشة بشأن التنفيذ على الصعيد الوطني في الفرع سادسا - باء والفرع ثانيا من الاضافة ٣ . وقد أيدت هيئات الإدارة مبدأ التنفيذ على الصعيد الوطني ، مع التأكيد على ضرورة الإفادة على الوجه الكامل من تجارب الوكالات المتخصصة وخبراتها . وسينظر مجلس إدارة برنامج الامم المتحدة الإنمائي ، في دورته الثامنة والثلاثين . المعقودة في حزيران/يونيه ١٩٩١ ، في هذا الموضوع . وكما ورد في الفقرة ٢٣ يسير العمل بشأن هذا الموضوع على المستوى المشترك بين الوكالات ، سواء في اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (الانشطة التنفيذية) أو الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات .

٨٨ - وتتضمن الإضافة ١ معلومات عن المسائل المتعلقة بالمشتريات ، والتي تنظر فيها حاليا اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (الانشطة التنفيذية) (الفقرة ٣٤) . وقد منح عدد من المنظمات البلدان النامية ، إطار القواعد والاجراءات القائمة ، مزيدا من المعاملة التفضيلية فيما يتعلق بالمشتريات . وكان من شأن العمل الذي يضطلع به مكتب خدمات المشتريات المشترك بين الوكالات والفريق العامل

المشترك بين الوكالات فيما يخص هذا الموضوع ، أن ييسر إحراز مزيد من التقدم بصدد مسألة تنويع مصادر الشراء .

٨٩ - ويتوفر حاليا عدد من المبادرات لزيادة تحقيق اللامركزية والتفويض بالسلطة الى المستويات القطرية في سياق الاستعراضات المذكورة في الفرع خامسا . وقد أبلغت الوكالات الصغيرة التي لايوجد لها تمثيل ميداني عن وجود صعوبات خاصة في هذا الصدد . وهناك عدد من الدراسات المفصّلة التي تتناول بالدراسة الجوانب المؤسسية والاجرائية للتفويض بالسلطة منها ما أعد لاتخاذ اجراء بشأنها من قبل الهيئات الحكومية الدولية ، ومنها ما لا يزال قيد الاعداد . وتقع ، في نهاية المطاف على عاتق الهيئات الحكومية الدولية المعنية مسألة تحديد مدى التقدم المحرز في هذا المجال .

٩٠ - وقد أبلغت بعض المنظمات هيئات إدارتها بأن النظم القائمة كافية لضمان المساءلة . وفي بعض الحالات الاخرى ، طُلب الى المنظمات من هيئات إدارتها أن تقترح المزيد من التحسينات ، وكان ذلك يتم في بعض الاحيان في سياق الاستعراض العام لهياكل المنظمة واجراءاتها .

واو - عناصر للتحليل في المستقبل

٩١ - سيتضمن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الانشطة التنفيذية تحليلا شاملا لما تحقق من تنفيذ ونتائج في المجالات المشمولة بالقرار ٢١١/٤٤ ، على النحو المتوخى في الفقرة ٣٤ من ذلك القرار . ويجب إيلاء النظر لكيفية المضي قدما على أفضل وجه ، لا سيما إزاء محدودية الموارد المتاحة . وينبغي أن ينظر أي تحليل يجري فيما اتخذته البلدان المستفيدة ومنظومة الامم المتحدة من اجراءات على المستوى القطري . كما ينبغي تقييم نتائج المبادرات التي اضطلعت بها منظومة الامم المتحدة ، والتي يغطيها هذا التقرير باستفاضة . وينبغي أن يستعرض كذلك ما اتخذته مختلف المنظمات والكيانات من خطوات اضافية على المستويات المركزية ، من خلال الاجراءات الحكومية الدولية . وينبغي أيضا ايراد استعراض لما أُحرز من تقدم في اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (الانشطة التنفيذية) ، والفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات ومن خلال المبادرات التي اضطلعت بها الامانات المختلفة . وعلى الرغم من أن القرار لم يضع مؤشرات محددة للنجاح أو أهداف دقيقة ، فإن اتجاهه الرئيسي فيما يتعلق بالسياسات يوفر عموما بعض التوجيهات لتحديد المجالات الدقيقة التي يتوجب احراز تقدم فيها ؛ ومنها : تحقيق مستويات مضمونة من الموارد

الانمائية ؛ وزيادة تكيف التمثيل الميداني بما يتلاءم مع متطلبات البلدان المستفيدة والتحديات الموضوعية التي تشهدها التسعينات ؛ وتعزيز التعاون الذي توفره منظومة الامم المتحدة على الصعيد القطري في إطار أفرقة بقيادة المنسق المقيم ؛ وزيادة تنسيق البرمجة التي تضطلع بها مؤسسات منظومة الامم المتحدة ؛ وزيادة استخدام النهج البرنامجي ؛ والاستفادة الكاملة من القدرات الوطنية في جميع مراحل البرامج ، بما في ذلك الاستعانة بالتنفيذ على الصعيد الوطني بدعم من الوكالات المتخصصة ؛ والمواءمة بين الاجراءات وتبسيطها ؛ وزيادة الشراء من البلدان النامية والبلدان المانحة غير المستفاد منها على نحو كاف ؛ وزيادة التفويض بالسلطة وتحقيق اللامركزية على المستوى القطري ، والمساءلة المالية والبرنامجية الفعالة ؛ وبوجه عام ، تعزيز فعالية الانشطة التنفيذية . ويتوجب تحليل هذه المجالات المحددة بالنسبة الى المتطلبات الفنية للبلدان النامية في هذا العقد .

الحواشي

(أ) إعلان ندوة الجزائر بشأن أثر التطورات الاخيرة في العلاقات بين الشرق والغرب على نمو الاقتصاد العالمي ، وبوجه خاص على النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية ، وعلى التعاون الاقتصادي الدولي ، المعقودة في الفترة من ٤ إلى ٦ أيار/مايو ١٩٩١ (E/1981/78 ، الفقرة ٥) .

(ب) من المقدر أن عدد الذين دخلوا حديثا في سوق اليد العاملة في التسعينات في البلدان النامية سيزيد على مجموع عدد الوظائف المتاحة في الوقت الحاضر في العالم الصناعي .

(ج) جاء في التقرير السنوي لعام ١٩٩٠ بشأن الانشطة التنفيذية أن اليونيدو والوكالة الدولية للطاقة الذرية والاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية والاتحاد البريدي العالمي والاونكتاد وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ومكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين واليونيسيف وبرنامج الاغذية العالمي ولجنة الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا قد قامت بدراسة الآثار المترتبة على القرار ٤٤/٢١١ (الفقرات ٢٧ و ٣٠ و ٣١) . ومنذ ذلك الحين قامت عشر منظمات (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومنظمة الاغذية والزراعة والموئل ومنظمة الطيران المدني الدولي ومنظمة العمل الدولية والمنظمة البحرية الدولية واليونسكو ومنظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية والمنظمة العالمية

الحواشي (تابع)

للارصاد الجوية) ، بتوجيه انتباه هيئات إدارة كل منها إلى قرار الجمعية العامة ٢١١/٤٤ . وقد تضمنت التقارير المقدمة إلى هذه الهيئات : '١' الاجراءات الرئيسية التي اتخذتها الوكالات بالفعل بشأن بعض المسائل الرئيسية الواردة في القرار ؛ '٢' المركز الراهن فيما يتعلق بهذه الاجراءات ؛ '٣' الخطط المقبلة لتنفيذ القرار ؛ '٤' المشاكل التي ووجهت بسبب الولايات الحالية المناطة بالوكالات .

(د) بالنسبة لمنظمة الاغذية والزراعة ، أنظر تقرير المجلس : الانشطة التنفيذية من أجل التنمية (١٩-٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠) . وبالنسبة لمنظمة الصحة العالمية ، أنظر تقرير المجلس التنفيذي (الوثيقة EB 87/40/Add.1 والوثيقة EB 87. R20 المؤرخة في ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩١) .

(هـ) بنغلاديش وبوليفيا والفلبين وملاوي وناميبيا واليمن .

(و) إما بوليفيا أو هندوراس وناميبيا وفييت نام .

(ز) جميع الارقام والنسب المئوية والمقارنات المستخدمة في هذا التقرير بشأن الموارد هي بالقيمة الإسمية أي أنها ليست بالقيمة الحقيقية ، أو بالاسعار الثابتة .

(ح) "المواضيع ذات الاولوية : المساواة في المشاركة السياسية وصنع القرارات" ، E/CN.6/1990/1 .

(ط) سيستلزم بعض هذه المقترحات مزيدا من التفصيل في إطار لجنة التنسيق الادارية .

(ي) التمثيل الميداني لمؤسسات منظومة الامم المتحدة : الهيكل والتنسيق . JIU/REP/86/1

تذييل

تدفقات الموارد المالية : الانشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الامم المتحدة من أجل التنمية

أولا - مساهمات مقدمة من الحكومات ومصادر أخرى الى الانشطة التنفيذية من أجل التنمية ببلايين دولارات الولايات المتحدة الحالية

ألف - على الصعيد العالمي

البنود	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩
١ - مساهمات في صناديق وبرامج الامم المتحدة[١]	٢,٣٣	٢,٦٨	٣,٠٢	٣,١٠
٢ - مساهمات في الوكالات المتخصصة[٢]	٠,٧٥	٠,٧٤	٠,٨١	٠,٨٦
٣ - مساهمات في مجموعة البنك الدولي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية	٣,٤٩	٣,٦٥	٤,٤٥	٤,٦١
٤ - مجموع المساهمات من أجل الانشطة التنفيذية	٦,٥٧	٧,٠٧	٨,٢٨	٨,٥٧
٤ أ - مساهمات من أجل اللاجئين والانشطة الانسانية والانشطة الاقتصادية الخاصة والانشطة الغوثية في حالات الكوارث	٠,٥٥	٠,٦١	٠,٦١	٠,٨١
٤ ب - صندوق البيئة التابع لبرنامج الامم المتحدة للبيئة	٠,١٣	٠,٠٣	٠,٠٤	٠,٠٤

(يتبع)

التذييل (تابع)

البنود	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩
٥ - مجموع المساهمات من أجل الانشطة التنفيذية والبرامج الاخرى لتقديم المساعدة	٧,٢٥	٧,٧١	٨,٩٣	٩,٤٢

المصدر : الاضافات الاحصائية الى التقرير السنوي للمدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي عن السنوات ١٩٨٧ و ١٩٨٨ و ١٩٨٩ و ١٩٩٠ .

(١) هذه الصناديق والبرامج هي : برنامج الامم المتحدة الانمائي والصناديق والصناديق الاستئمانية التي يديرها صندوق الامم المتحدة للسكان ، واليونيسيف وبرنامج الاغذية العالمي وصناديق أخرى للامم المتحدة والمشمولة بمؤتمر الامم المتحدة لاعلان التبرعات من أجل الانشطة الانمائية .

(٢) وهي : منظمة العمل الدولية ، ومنظمة الاغذية والزراعة ، واليونسكو ، ومنظمة الصحة العالمية ، والمجلس الدولي للقصدير ، والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، واليونيدو ، والاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية ، والمنظمة العالمية للارصاد الجوية ، والمنظمة البحرية الدولية ، ومنظمة الطيران المدني الدولي ، والاتحاد البريدي العالمي ، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية ، وما إلى ذلك .

التذييل (تابع)

باء - المساهمات المقدمة إلى المنظمات التابعة
للفريق الاستشاري المشترك المعني
بالسياسات : ١٩٨٦ - ١٩٨٩

البنود	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩
١ - مساهمات في برنامج الأمم المتحدة الانمائي والصناديق والصناديق الاستئمانية التي يديرها برنامج الأمم المتحدة الانمائي	١,٠١	١,١٣	١,٢٠	١,٢١
٢ - مساهمات في صندوق الأمم المتحدة للسكان	٠,١٦	٠,١٨	٠,١٩	٠,٢٠
٣ - مساهمات في اليونيسيف	٠,٤٢	٠,٥٣	٠,٦٠	٠,٥٩
٤ - مساهمات في برنامج الاغذية العالمي	٠,٧٠	٠,٨٣	٠,٩٨	١,٠٦
٥ - مساهمات في الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	٠,١٥	٠,٣٠	٠,٢٦	٠,٠٨
٦ - مجموع المساهمات المقدمة الى المنظمات التابعة للفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات	٢,٤٤	٢,٩٦	٣,٢٣	٣,١٤
٧ - النسبة المئوية لمجموع المساهمات من أجل الانشطة التنفيذية والبرامج الاخرى لتقديم المساعدة	٣٤٪	٣٨٪	٣٦٪	٣٣٪

(يتبع)

التذييل (تابع)

ثانيا - النفقات على الانشطة التنفيذية

ألف - النفقات على الانشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الامم المتحدة من أجل التنمية ، ببلايين دولارات الولايات المتحدة بالسعر الراهن

البنود	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩
(أ) المنح الانمائية	٢,٦٣	٢,٨٦	٣,٣١	٣,٤٠
(ب) القروض التساهلية	٣,٠٣	٣,٤٦	٣,٦٩	٣,١٧
ألف - المساعدة الانمائية الرسمية : (أ) + (ب)	٥,٦٥	٦,٣٢	٧,٠٠	٦,٥٦
(ج) التمويل الصافي ، قروض من البنك الدولي	٠,١٩	(٣,٢٠)	(٤,٥٨)	(٣,٧٥)
(د) صافي المدفوعات ، المؤسسة المالية الدولية	٠,١٦	٠,٢١	٠,٣٦	٠,٥٧
باء - القروض غير التساهلية	٠,٣٥	(١,٩٩)	(٤,٣٢)	(٣,١٨)
جيم - النفقات على الانشطة التنفيذية من أجل التنمية : (أ) + (ب)	٦,٠٠	٤,٣٣	٢,٧٨	٣,٣٨
دال - الانشطة المتعلقة باللاجئين ، والانشطة الانسانية والانشطة الاقتصادية الخاصة والانشطة الفوثية في حالات الكوارث	٠,٦٣	٠,٦٤	٠,٧٨	٠,٨٩

(يتبع)

التذييل (تابع)

البنود	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩
هاء - مجموع النفقات على الانشطة التنفيذية من أجل التنمية والبرامج الاخرى لتقديم المساعدة	٦,٦٣	٤,٩٧	٣,٥٦	٤,٢٧
واو - مجموع المساعدة الانمائية الرسمية العالمية	٤٤,٥٠	٤٨,٣	٥١,٥٠	٥٣,١
زاي - المساعدة الانمائية الرسمية المقدمة من منظومة الامم المتحدة للانشطة التنفيذية من أجل التنمية والبرامج الاخرى لتقديم المساعدة	٦,٣٨	٦,٩٦	٧,٧٨	٧,٤٥
حاء - النسبة المئوية للانشطة التنفيذية من المساعدة الانمائية الرسمية العالمية	٪١٤	٪١٤	٪١٥	٪١٤

المصدر : الاضافة الاحصائية إلى تقرير المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي عن السنوات ١٩٨٧ و ١٩٨٨ و ١٩٨٩ و ١٩٩٠ .

التذييل (تابع)

باء - نفقات المنظمات التابعة للفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات على الانشطة التنفيذية من أجل التنمية ، للفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٩

النفقات	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩
١ - الممولة من برنامج الامم المتحدة الانمائي والصناديق والصناديق الاستئمانية التي يديرها برنامج الامم المتحدة الانمائي	٠,٧٨	٠,٧٩	٠,٩٣	٠,٩٨
٢ - الممولة من صندوق الامم المتحدة للسكان	٠,١٠	١,١١	٠,١٣	٠,١٦
٣ - الممولة من اليونيسيف	٠,٣٣	٠,٣٦	٠,٤٠	٠,٥٠
٤ - الممولة من برنامج الاغذية العالمي	٠,٦٥	٠,٧٣	٠,٨٨	٠,٧٦
٥ - الممولة من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	٠,٢١	٠,٣٠	٠,١٨	٠,١٦
٦ - مجموع المساهمات المقدمة الى المنظمات التابعة للفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات	٣,٠٧	٣,١٨	٣,٥١	٣,٥٦
٧ - النسبة المئوية للانشطة التنفيذية من مجموع المساعدة الانمائية الرسمية المقدمة من منظومة الامم المتحدة والبرامج الاخرى للمساعدة	٣٣٪	٣١٪	٣٢٪	٣٤٪

- - - - -